Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, Supplement 1, 2022

Deanship of Scientific Research

Great Powers' National Security Strategy towards International System's Shift: The Case of the United States and Russian Federation"

Wasfi Aqeel*

Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan

Received: 2/2/2021
Revised: 24/5/2021
Accepted: 27/7/2021
Published: 30/11/2022

* *Corresponding author:*
wasfi0003@yahoo.com

Citation: Aqeel, W. . Great Powers' National Security Strategy towards International System's Shift: The Case of the United States and Russian Federation". *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 252–274.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.3473

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research discusses the national security strategy of the United States of America and the Russian Federation according to international changes between 2000 and 2020. The study proposed a shift in the national security strategies from the strongest nation concept to the global cooperation and collaboration principles. This modification was due to the change in the structure and values of the international system, Therefore, this study uses the Principles of New Realism, Using the international system approach to clarify the nature of the new entries in it. This study concluded that the United States and Russia still depend the realistic on the superior nation principle when making national security decisions. despite the claim of nations'supremacy of liberal values based on international cooperation and integration, which appeared in their international behavior.

Keywords: National security strategy; great powers, United States; Russia; international changes, international system.

استراتيجية الأمن القومي للقوى العظمى تجاه تغيرات النظام الدولي "حالتي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية"

*وصفي عقيل**

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب،جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

تناولت الدراسة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في ضوء المتغيرات الدولية خلال الفترة 2000-2020؛ حيث تفترض الدراسة بوجود تحولات في استراتيجيات الأمن القومي لتلك القوى من البعد المستند إلى فكرة القوة إلى البعد المستند إلى فكرة التعاون، نتيجة حدوث تغيرات في بنية النظام الدولي وقيمه ما بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال الاعتماد على أطروحات النظرية الواقعية الجديدة، واستخدام منهج النظام الدولي لتوضيح طبيعة المدخلات الجديدة فيه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لا زالتا تتبنان البعد الواقعي المستند إلى مبدأ تعظيم القوة، على الرغم من الادعاء بسيادة القيم الليبرالية القائمة على التعاون والتكامل الدوليين؛ حيث اتضح ذلك جليًا في تباين سلوكهما الدولي تجاه عدد من القضايا الدولية.

الكلمات الدالة: استراتيجية الأمن القومي، القوى العظمى، الولايات المتحدة، روسيا، المتغيرات الدولية، النظام الدولي..

المقدمة:

تأتي هذه الدراسة لفهم النظام الدولي الحالي وتقييم السياسات التي تمارسها القوى العظمى فيه، بهدف تسليط الضوء على الفرص والتحديات الظاهرة نتيجة التباين في الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى وارتباطها بالاهداف والمصالح القومية المتمثلة بالمحافظة على كيان الدولة وسيادتها الوطنية وحمايتها من التهديدات، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على النظام وأعادة صياغته وفق مصالحها، تعلن روسيا الاتحادية رغبتها بتقويض عناصر النظام الذي ترى فيه بأنه ليس الا تكريسا للهيمنة الواضحة من الجانب الامريكي وتهديدا لسلامتها الاقليمية، ومع ذلك قد نتلمس فرصا لتحقيق التعاون الدولي بينهما في مجالات مختلفة.

لكن بعض المشككين لا يرون في سياسات الدولتين الا استمرارا لسيادة منطق القوة، الذي يتضح في السلوك الامني تجاه عدد من القضايا الدولية، حيث يبرز الاعتماد على التدابير العسكرية تجاهها بهدف أن تصبح الاستراتيجية العسكرية فعّالة الى جانب الدبلوماسية، الا أن هذه الرؤية غالبا ما تعكس رؤية القادة العسكريين للأمن الامن القومي وحماية الدولة والدفاع عنها، في الوقت اذي قد نجد فيه بعض السياسيين قد يربطونه بمسائل أخرى اكثر شمولية، قد تتعلق بتعزيز التعاون الدولي والاهتمام بمشروعات التنمية والتجارة الحرة والعمل على نشر الديمقراطية وتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني والدولي وغيرها.

وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بمنظور الأمن القومي للقوى العظمى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مطلع القرن الحالي، الا ان المسألة لم تعد تقتصر على مسألة تعزيز الترسانة العسكرية وزيادة الانفاق العسكري او تشكيل الاحلاف او الالتزام بالاتفاقيات الدولية لكيفية تحقيقه فقط، لا بل تعدى ذلك الامر للبحث في كيفية المحافظة عليه ان تحقق، اذ بدأت اشكالية تحديد مفهوم الأمن القومي تترسخ على نحو فاعل لدى صنّاع القرار السياسي على نحو كبير، وعلى نحو متزامن مع بروز مجموعة من التغيرات الهامة في النظام الدولي البنيوية والقيمية، كبروز دور الفاعلين الجدد من غير الدولة وتصاعد دور المؤسسات الدولية وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، وبروز ظاهرة التدخل الدولي المسلح لأغراض إنسانية في مناطق الصراع، ولذلك سيتناول البحث دراسة طبيعة التغيرات في النظام الدولي وبيان مدى تأثيرها في اعادة صياغة استراتيجيات الامن القومي للقوى العظمى، وطريقة تعاطيها مع القواعد الاساسية للنظام الدولي، وهو ما ينعكس في طبيعة في اجندة السياسة الدولية الراهنة.

أهمية الدراسة

تعد دراسة استراتيجيات الأمن القومي للقوى العظمى من الموضوعات المهمة لفهم مجريات السياسة الدولية في ضوء المتغيرات الدولية نهاية القرن الماضي، التي باتت تلعب دورا مهما في اعادة تعريف الامن القومي في ضوء تنامي ظاهرة الاعتمادية المتبادلة وتعدد الفاعلين الدوليين فضلا عن تعدد مصادر التهديد وتنوعها، كما ستساهم هذه الدراسة في بيان الاسس المركزية لمفهوم الأمن القومي للقوى العظمى وتحولاته، وفي بيان مدى انتقال مؤشرات تعريف المفهوم من الاهتمام بالجوانب المادية المتعلقة بتركز القوة، الى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والانسانية القائمة على التعاون الدولي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تناول الاطروحات النظرية والتطبيقية لمفهوم الامن القومي في الاستراتيجية الامريكية والروسية، كما تسعى للكشف عن مدى تناول كل طرف لمعطى مغاير للاخر في توضيحه لمفهوم الامن القومي، وهو الامر الذي سيتضح من خلال بيان مدى تحوّل كل طرف باتجاه احد متغيري التحليل؛ الاول ويركز على البعد المستند الى القوة الذاتية، والثاني ويركز على البعد المستند الى التعاون، حيث الاعتقاد بأن هذا البعد قد بدأ يتعزز بعد زوال ظاهرة الاستقطاب الدولي وتنامي ظاهر الاعتماد المتبادل، كما تسعى الدراسة لبيان مدى التباين او التقارب بين وجهتي نظر القوى العظمى ورؤيتهما لتغيرات النظام الدولي، وبيان اتجاهاتهما نحو العديد من القضايا الدولية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أدت التغيرات الدولية مطلع القرن الحالي الى تصاعد الجدل بين منظري العلاقات الدولية حول دور الدولة الجديد في العلاقات الدولية، حيث ساد جو يتعلق بمعيارية حدود دور القوى العظمى في حفظ أمنها القومي في ظل تنامي ادوار الفواعل الاخرين، وتنامي المشكلات الدولية التي باتت الدولة تعجز عن مواجهتها بمفردها، اذ أصبحت مسألة تعريف الأمن القومي احد الاشكاليات التفسيرية عند صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن(*)،

* يرى انصار التيار الواقعي بأن المصلحة الوطنية تعرّف بالامن القومي، في حين يرى انصار التيار الليبرالي بأنها معرّفه بالتعاون الدولي، وهذا ما سيجري الاشاره اليه لدى منظري السياسات الامنية في الدولتين موضوع الدراسة، لمزيد من التوضيح ارجو الاطلاع على: مدخل الى نظرية العلاقات الدولية للدكتور خالد المصري ص 84.

لاسيما مع تباين سلوكات تلك الدول تجاه بعض القضايا الدولية، واستجابة لتلك الاشكالية كان لا بد من طرح عدد من التساؤلات التالية:

- ما هيّة مفهوم الامن القومي وكيف يجري تعريفه لدى صنّاع السياسة في الولايات المتحدة؟ .
- ما هي طبيعة التغيرات في النظام الدولي وكيف انعكس تأثيرها في صياغة استراتيجيات الامن القومي؟ .
- ما هي قواعد العمل الدولي الجديدة التي تتبناها القوى العظمى انعكاسا للاستراتيجيتها الأمنية؟.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة وجود علاقة طردية ايجابية بين المتغيّرات الدولية في بنية النظام الدولي وقيمه والتغيّر في صياغة استراتيجيات الأمن القومى للقوى العظمى ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حيث الاعتقاد بوجود انتقال لاهتمامات تلك القوى من التركيز على الأمن الذاتي المستند الى فكرة تعظيم القوة السائدة في الفكر الواقعي، الى التركيز على الامن الجماعي المستند الى فكرة التعاون الدولي السائدة في الفكر الليبرالي، مما كان له الأثر في نقل مقومات مفهوم الأمن القومي من سياق الدولة الواحدة الى سياق مفهوم امن الجماعة الدولية. وقد صيغت فرضية الدراسة العمومية على النحو التالي: "كلما تغيّرت بنية النظام الدولي وقيمه كلما تغيّرت طبيعة الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى ".

وقد تسوقنا هذه الفرضية المركزية الى وجود عدة صياغات لغوية قد ترتبط بموضوع الدراسة، كالقول بأن هناك تغيّرات في بنية النظام الدولي الحالي نتيجة لسيادة فكرة الاعتمادية المتبادلة قد تؤدي الى حدوث تغيّر في طبيعة الاستراتيجيات الامنية للقوى العظمى باتجاه تعزيز التعاون الدولي، كذلك يمكن القول بوجود انتقال لاهتمامات النظام الدولي من أمن الدولة الى أمن المجتمع الدولي نتيجة سيادة نزعة الاعتمادية المتبادلة فيه، التي قد تؤدي الى حدوث تغيرات في سياسات القوى العظمى لتحقيق الأمن القومي للدول، من التركيز على الاعتماد الذاتي الى التركيز على الاعتماد الجماعي، اذ أدت التغيرات في بنية النظام الدولي وقيمه الى سيادة الافكار الليبرالية التي تركز على أهمية التعاون الدولي لتحقيق الامن القومي والانخراط أكثر في التفاعلات والتنظيمات الدولية.

منهجية الدراسة

تمثل الأفكار التي قدمها "Immanuel Kant"[1] عن سعي الدول المتشابكة والمتفاعلة لتحقيق السلام الديمقراطي حفاظا على ما حققته من مكاسب وفوائد، الرؤية الاساسية التي دفعت الباحث للاعتماد على الافتراضات الجديدة للنظرية الليبرالية التي قدمها "Joseph Nye"، التي تشير الى أن النظام الدولي الراهن يشهد تشابكا وتداخلا وانسجاما في المصالح يدفع للحد من الأثار السلبية للفوضى الدولية فيه[2].

فضمن هذه الرؤية استخدمت الدراسة منهج النظام الدولي واعتبرته وحدة التحليل الاساسية، حيث الاقرار بالوضع الجديد للفوضى الدولية فيه، في ظل وجود إمكانية للتعاون والتكامل الدولي والاعتمادية المتبادلة واستبعاد فكرة السعي نحو الحرب وتعظيم القوة، اذ افرزت التغيرات الدولية صعوبة اعتماد القوى العظمى على الذات اتحقيق الأمن القومي، في ضوء صعوبة قياس القوة وتعقّد وتشابك العلاقات الدولية الراهنة، التي أفضت الى الاعتمادية المتبادلة بينها، كما جرى الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي ومنهج صنع القرار للوقوف على عملية صنع الاستراتيجية وتنفيذها كمخرجات اساسية في ضوء المتغيرات الدولية عند تناول صناعة القرار الاستراتيجي للقوى العظمى وقواعد العمل الدولية الجديدة.

مفاهيم الدراسة

الاستراتيجية: هي كلمة معرّبة من الاصل اليوناني للكلمة (Strategos)، وهي ذات مغزى عسكري في الاساس، وتعرّف في الاصطلاح بفن القيادة، او خطة العمل (الحسيني، 2006، ص12)، وفي الموسوعة السياسية يقصد بها فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لاضعاف امكانيات العدو والقضاء على الروح المعنوية لشعبه وجيشه اضافة الى شل موارده الاقتصادية وتدمير خطوط مواصلاته وقواعده الحربية(ربيع، ومقلد، 1994، ص27)، وهي عند عبد القادر فهي اداة أو اسلوب للوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعة(فهي، 2006، ص27)، ومن عناصرها وضوح الاهداف القومية، الاعتماد على الامكانيات المتاحة، الاختيار العقلاني، الديمومة والاستمرارية (عودة، 2014، ص5-7)، وينظر للاستراتيجية بعدّها السياسة العليا الشاملة للدولة، انطلاقا من أن وظيفتها الاساسية هي المحافظة على الأمن القومي للدولة وحماية مصالحها وتحقيق اهدافها في البقاء والاستمرار والاستقرار، في حين أن هناك استراتيجيات فرعية تنبثق من الاستراتيجية القومية وترتبط بالسياسات الدنيا للدولة، كالاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والتعليمية والصحية غيرها، التي تعد خطط تكون معنية بكيفية تنفيذ المهمات والاعمال التي تصب في الاهداف القومية للاستراتيجية الشاملة(فهي، 2006، ص35-38). ولذلك فاستراتيجية الأمن القومي للدول فتتطلب العمل على تنمية الموارد

[1] لمزيد من التفاصيل؛ انظر Kant, Immanuel. 1991, *political Writings*, ed. Hans Reiss, Cambridge University Press,

[2] لمزيد من التفاصيل؛ انظر .Nye. J.S , (2010), The Future of Power, Kindle Edition

الطبيعية والبشرية المتوفرة في الدولة واستغلالها بالشكل الامثل، مع التركيز على ما يسهم في توفير القدرة على الاستقرار والدفاع عن الوجود ومواجهة التهديدات، وبالتالي فأن الاستراتيجية القومية هي استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي

الأمن القومي: الأمن في اللغة هو عكس الخوف، ويشير الى الحماية والاطمئنان(الفيروز أبادي، 2005، ص1176)، أما في الاصطلاح فيشير الى حماية مصالح الدولة ونظامها السياسي وضمان وجودها ضد التهديدات الخارجية(احمد، 1984، ص80)، وهذا يتطلب زيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها المادية والمعنوية(كامل، 1995، ص24)، ولذلك يمكن ان يعرّف اجرائيا بتوفر القوة للحفاظ على الوجود المادي للدولة، وحماية النظام السياسي بالاستقلال والسيادة والاعتراف الدولي، وتوفر الامكانيات الاقتصادية.

القوى العظمى: هي تلك الدول التي تمتلك القوة والنفوذ والتأثير الدولي(محمود، 2013، ص8)، وبحسب المدخل البنيوي عند Wallerstein([3])، فالنظام الدولي له مركز تمثله القوى العظمى والكبرى وله أطراف وشبه أطراف، حيث الافتراض بعدّ كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية قوى عظمى؛ بعدّهما دولتان ذات مركز مؤثر في ميزان القوى في العلاقات الدولية، ويتميزان بقدرات سياسية وعسكرية واقتصادية على نطاق عالمي، وتتفوقان على بقية الدول الكبرى التي تتمتع بوسائل اقل من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي لا تصنّف نفسها كذلك، فضلا على أنه لا يمكن تجاهلهما على الساحة الدولية، وبدون تعاونها لا يمكن حل أيّة مشكلة عالمية.

متغيرات النظام الدولي: ويقصد بها طبيعة التحولات التي حدثت في النظام الدولي من حيث حدود النظام وبنيته وموضوعاته(زهرة، 2013، ص12-13)، وقد اقتصرت الدراسة على الفترة 2000-2020 وهي الفترة التي شهدت تغيرات هامة تمثلت باعادة تركيب الفواعل الدوليين على مستوى قمة النظام وقاعدته، من حيث دخول فاعلين جدد فيه، كما جرى اعادة توزيع القوة فيه بنمط يتسم بتعددية واضحة، مع سيادة النزعة الرأسمالية وتعميم للقيم الليبرالية وموضوعاتها، وتطور لظاهرة الاعتمادية المتبادلة وتدويل الإنتاج وعولمة السوق.

الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بتبنيها للاطروحات الليبرالية بسيادة نزعة الاعتمادية المتبادلة التي تشكلّ ضبطا واضحا لحالة الفوضى في النظام الدولي وبروز فكرة اعادة تعريف مفهوم الأمن القومي فيه من البعد المستند الى القوة الى البعد المستند الى التعاون الدولي، كما انها تهتم ببحث التطور في قواعد العمل الدولية في ضوء تباين وجهات النظر بين القوى العظمى، وتسعى لاستكمال الافكار في عدد من الدرسات السابقة في هذا المجال، نذكر منها:

- دراسة الانباري (2019) بعنوان الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا، حيث يجدها استراتيجية تعتمد على التدخل الفعّال لاستعادة النفوذ الدولي، اذ يرفض الروس سياسة القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ويدعون للوصول الى عالم متعدد الاقطاب.

- دراسة قاعود والجعب (2018) وثيقة الامن القومي الامركي 2017... قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، حيث تناولت الدراسة الرؤية الامريكية للأمن القومي ومكانته في النظام الدولي، ووجدت بان الولايات المتحدة تنظر الى نفسها كقائد للعالم الجديد، بعدّها اكبر قوة عسكرية واقتصادية فيه، مما عزز نظرتها الاستعلائية تجاه العالم.

- دراسة العوضي (2017) بعنوان: السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين، حيث تناولت المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الرؤى الاستراتيجية للرئيس بوتين، حيث وجدها تتباين مع الولايات المتحدة وتتقارب مع الصين بالرغم من رفع مستوى العلاقات وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية بين البلدين.

كذلك ومن الدراسات الاجنبية المهمة:

- دراسة Alternative Options for U.S.Policy Toward the International Order (2017) Mazarr and Priebe, Radin, Cevallos، حيث اشارت هذه الدراسة الى أن الولايات المتحدة أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسسات رأسمالية دولية، ووضعت ترتيبات أمنية ثنائية واقليمية، وأرست مبادئ ليبرالية تواكب رؤيتها للنظام الدولي، لكن خلال السنوات الاخيرة بدأت قوى صاعدة تهدد جوانب من هذا النظام القائم.

-دراسة Russian Views of the International Order (2017) Radin and Reach، حيث بيّنت الدراسة بأن روسيا سعت بعد نهاية الحرب الباردة إلى الاندماج في المنظومة الاوروبية، لكن التوجهات الروسية اختلفت بعد 2001 نتيجة للسلوك العدائي للولايات المتحدة في النظام الدولي، حيث تنامت مخاوفها من الاستراتيجية الامريكية للأمن القومي والنظام الدولي الذي تقوده بعدّه تهديدًا لأمنها، وبدأت تضع خيارات متنوعه بديلة له.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر: Stephen Hobden and Richard wyn Jones, Marxist theories of international relations , in The Globalzation of world politicsm; edt John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford, 2016.

أولا: طبيعة التغيرات في النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة

شهد النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات جوهرية في بنيته ونسق تفاعلاته وموضوعاته، اذ لم تعد الدولة تشكل الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، اذ اخذت مكانتها تتراجع شيئا فشيئا لصالح فاعلين جدد، سرعان ما اصبحوا قوة سياسية تؤثر في العلاقات الدولية، كما أن بروز العامل الاقتصادي كمتغيّر اساسي في تحديد سياسات الدول، قد مثّل الحركة الديناميكية المستمرة التي ساهمت في انتفاء تأثير العامل الايديولوجي، الامر الذي أدى الى تأكيد الاطروحات الليبرالية الجديدة حول العولمة بأهمية دور المؤسسات الدولية في تحقيق المكاسب المطلقة للجميع(فوكر، 2016، ص296)، التي احداث طفرات كبرى في المجالات العلمية والتكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية والاقتصادية وغيرها، حيث أثرت بدورها على البيئة الدولية التي تعيشها الدول.

لكن تلك التغيرات من وجهة نظر مناهضي العولمة لم تكن متساوية التأثير، ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض دول الشمال الغني تغيرات متسارعة شهدت دول الجنوب الفقير تغيرات متباطئة، مما خلق نهجا غير ديمقراطي للعلاقة بين الطرفين (Hobden and Jones, 2016, p145-146)، كذلك من الملاحظ بأنه ارتبطت بهذا التغيّر صفتين متناقضتين، الاولى تستند الى التوسع الرأسمالي، والثانية ترتبط بالتفتت الاجتماعي، ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم انتشارا واسعا لقيم العولمة الاقتصادية المستندة الى التكامل الاقتصادي والمنافسة التامة والتجارة الحرة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نشهد في المقابل تفتتا اثنيا وقوميا واضحا في جانب أخر، مدفوعة بطغيان النزعة الفردية والهوية الفرعية والمكونات الثقافية للجماعات العرقية.

أ-التغيّر في سلّم قوى النظام الدولي:

لقد أصابت بنية النظام الدولي تغيرات كبيرة حالت دون امكانية فهم مجريات السياسة الدولية وفق الرؤية الاحادية المستندة الى تحليل النظام الدولي بعدّه وحدات سياسية متباينة، التي كان يرى بها البعض أنها تتفاعل مع بعضها بشبكة من العلاقات ذات الصبغة التكتيكية العابرة والنفعية مع التركيز على فكرة الوحدة او الطرف (دورتي، وبالتسغراف، 1995، ص1)، ففي ضوء حالة الاعتماد المتبادل الراهنة بين الفواعل الجدد كان لا بد من اعادة النظر بتعريف النظام الدولي بعدّه وحدات متباينة أو أطراف، فبحسب اطروحات Joseph Nye فأن حالة الاعتماد المتبادل بين الاطراف أدت الى انسجام المصالح بين جميع الفاعلين حيث التشابك والتداخل والترابط والاعتماد المتبادل، مما يستدعي التركيز على منهجية التفاعل أو العمليات عند تعريفه(Nye, 2011, p77-79).

فمنذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن، برز لدينا تقسيما جديدا على مستوى الوحدات السياسية، اتضح من خلالها تمايز القدرات الاقتصادية والعسكرية للفاعلين الدوليين في النظام الدولي، وهذا افرز عددا من الدوائر في حلقة النظام، اذ يرى Wallerstein بأنه مكون من المركز والطرف وشبه الاطراف(Wallerstein, 1996, p38-39)، فعلى مستوى مركز النظام نجد القوى العظمى والقوى الكبرى، وهي في أغلبها دول صناعية وديمقراطية (باستثناء الصين)، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلثي ثروات العالم تقريبا، في حين يقطنها أقل من نصف سكانه، وبالنظر للجدول رقم (1) نجد ان ناتجها المحلي الاجمالي يقارب 65% من الانتاج العالمي، ومتوسط دخل الفرد فيها ثلاثة اضعاف دخل الفرد على المستوى العالمي، وتنفق ما نسبته 70% من الانفاق العسكري العالمي على التسلح، وعلى الرغم من حصول الصين على المرتبة الثانية في سلّم القوى الدولية وتراجع روسيا الى المرتبة الخامسة، الا أن السعى الروسي لعالمية القوة وارتباط ذلك بكيفية حماية مصالحها الدولة الوطنية، هو ما يجعلها تقع ضمن ثاني القوى العالمية المؤثرة في السياسة الدولية، هذا فضلا عن أن سعيها للانخراط في المشكلات الدولية على عكس الصين، الذي يأتي ضمن استمرار سعيها لعالمية التأثير بهدف جعلها دولة آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها خارج أراضيها وضمن مجالها الحيوي، وكما سيتضح لاحقا.

الجدول رقم (1) مصفوفة سلّم القوى العظمى والقوى الكبرى في النظام الدولي لعام 2019

	عدد السكان/ مليون نسمة	الترتيب	الناتج المحلي الاجمالي/ ترليون دولار امريكي	الترتيب	متوسط دخل الفرد/دولار امريكي	الترتيب	الانفاق العسكري/ مليار دولار امريكي	الترتيب	عدد الرؤوس النووية	الترتيب	الترتيب في سلم القوى*
الولايات المتحدة	328.240	3	21.37	1	65100	1	731	1	6185	2	1.6
الصين الشعبية	1398.123	1	14.34	2	10250	8	261	2	290	4	2.4
الهند	1366.123	2	2.9	5	2122	9	71	3	75	5	4.6
المانيا	83.132	6	3.8	4	45710	2	49	5	-	6	4.6
روسيا الاتحادية	144.373	4	1.7	9	11800	7	65	4	6500	1	5

	عدد السكان/ مليون نسمة	الترتيب	الناتج المحلي الاجمالي/ ترليون دولار امريكي	الترتيب	متوسط دخل الفرد/دولار امريكي	الترتيب	الانفاق العسكري/ مليار دولار امريكي	الترتيب	عدد الرؤوس النووية	الترتيب	الترتيب في سلم القوى*
اليابان	126.264	5	5.0	3	39619	5	47	7	-	6	5.2
بريطانيا	66.834	8	2.8	6	41894	3	48	6	200	4	5.4
فرنسا	67.059	7	2.7	7	40263	4	50	8	300	3	5.8
ايطاليا	60.297	9	2.0	8	33169	6	28	9	-	6	7.6
المجموع/النسبة المئوية	3640	%47	56.61	%65	32214		1350	%70	13550	%98	
العالم/ النسبة المئوية	7674	%100	87.698	%100	11569		1917	%100	13850	%3	

- اعتمد الترتيب في سلم القوى العالمي من خلال جميع درجة الترتيب في كل خانة مقسوما على 5

المصدر: معهد استكهولم لدراسات السلام SIPRI-Milex-data-1949-2020_0

المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org.t

اما وسط النظام فيضم مجموعة القوى المتوسطة، وهي قوى اقليمية، تقودها نخبة سياسية تدير نظام إداري فعّال يقود التنمية الوطنية فيها، وهي تكاد تكون دول هجينة تجمع بين سمات دول المركز من حيث الامكانيات الاقتصادية والقدرات العسكرية(زهرة، 2013، ص205)، وهذه الدول كما يوضح الجدول رقم (2) لا يقل ناتجها الاجمالي عن ترليون دولار امريكي، مما يدعم امتلاكها لقدرات عسكرية تمكنها من تحقيق فكرة الدولة المركز في الاقليم، وتتسم بقدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث ترتفع فيها مستويات المعيشة بضعفي المعدل العالمي تقريبا، ويقطنها 10% من سكان العالم، وتنفق ما نسبته 12% من الانفاق العسكري العالمي، كما تساهم 11% من الانتاج العالمي تقريبا مما يجعلها تلعب دورا مدعما للاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (2) مصفوفة القوى المتوسطة في النظام الدولي لعام 2019

الدولة	عدد السكان/ مليون نسمة	الترتيب	الناتج المحلي الاجمالي/ ترليون دولار امريكي	الترتيب	متوسط دخل الفرد/دولار امريكي	الترتيب	الانفاق العسكري/ مليار دولار امريكي	الترتيب	الترتيب في سلم القوى*
كوريا. ج	51.709	4	1.6	3	33700	4	43	1	3
البرازيل	211.049	2	1.8	1	9130	7	27	2	3
كندا	37.589	6	1.7	2	46290	3	22	4	3.75
استراليا	25.364	7	1.3	5	54910	1	26	3	4
اسبانيا	47.076	5	1.4	4	30390	5	17	5	4.75
المكسيك	127.575	3	1.2	6	9430	6	16	6	5.25
اندونيسيا	270.625	1	1.0	7	4050	8	8	8	6
هولندا	17.333	8	0.909	8	53200	2	12	7	6.25
المجموع/نسبة المئوية	787.9	%10	11	%11	21000		145	%12	
العالم/ النسبة المئوية	7674	%100	87.698	%100	11569		1917	%100	

- اعتمد التصنيف من خلال جميع درجة الترتيب في كل خانة مقسوما على 4

المصدر: معهد استكهولم لدراسات السلام SIPRI-Milex-data-1949-2020_0 المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org.t

اما المجموعة الثالثة فيمثلها بقية دول العالم التي يعدّها Wallerstein دول الطرف او المحيط، وهي تقدم خدماتها لدول المركز بحسب موقعها في النظام الدولي، فبحسب موقع الفاعلين الدوليين في بنية النظام يتحدد سلوكهم ووظائفهم وادوارهم(Wallerstein, 1996, p37)، وهي في اغلبها دول تابعة لدول المركز، يتميز أغلبها بقدر كبير من السلطوية وتغيب عنها القاعدة الصناعية الوطنية، حيث تتركز فيها الثروات الطبيعية التي تديرها وتستثمرها الشركات المتعددة الجنسية وتحول عوائدها الى المركز، كما تحكم أغلبها أقلية نخبوية تستند الى استقرارها الى التمازج مع مصالح دول المركز والمؤسسة العسكرية التي تتحكم في القرار السياسي الى حد كبير، وتقوم العلاقة بين دول محيط النظام و مركز النظام على أساس حماية دول المركز للنظم السياسية فيها بمقدار اعتناءها بمصالحها.

ب-بروز دور الفاعلين الدوليين من غير الدول:

شهد حقل التنظير في العلاقات الدولية منذ نهاية القرن الماضي تغيّرا في النظرة الى الدولة بعدّها وحدة التحليل الاساسية في العلاقات الدولية، اذ حدث تزايد لأدوار الشخوص الدوليين على حساب الدولة، مما أثر في مكانتها في النظام الدولي وأصبحت تخضع من حين لأخر لضغوط واحد أو أكثر من هؤلاء، وبالتالي فأن اقتصار التحليل للعلاقات الدولية على الدول يؤدي إلى عدم فهم التحولات الدولية بصورتها الاشمل، في ظل تزايد تأثير تلك القوى التي أفقدت الدولة بعض وظائفها، من ابرزها الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات ذات الاشكالية الشرعية؛ كحركات التحرر وحركات التمرد والجماعات غير القانونية وغيرها.

فالشركات المتعددة الجنسية تزايدت أعدادها وعلى نحو ملحوظ، حيث قادت توسعا جغرافيا في فروعها ووكآلاتها ورأسمالها وموظفيها على مستوى النظام، كما حدث اتساع في نطاق نشاطاتها مكانا وتنوعا وتوزيعا سواء في أنماط إنتاجها المختلفة وتمويلها وتسويقها(عبيدات، 2017 ص52-55)، هذا ناهيك عن التعقيد والتشابك الناتج عن طبيعة عملها وعلاقاتها مع بعضها كفروع، وتنوع أشكال الضغط التي تمارسها على الدول المستضيفة لها على نحو مباشر ام غير مباشر، وقد ادى ذلك الى ضعف سيطرة الدول على التدفقات المالية والتجارية الدولية.

اما بالنسبة للمنظمات الدولية فقد ظهرت كاحد اهم صفات المجتمع الدولي المعاصر، الذي غلب عليه سرعة التفاعل وكثافة الروابط وتعقد التشابك والاعتماد المتبادل بين الفاعلين الدوليين، ويمكن تصنيفها بشكلها البسيط من حيث العضوية الى عدة تصنيفات فالمنظمات الدولية الحكومية اعضائها حكومات فقط وتتمتع بصلاحيات فوق قومية، وتقع ضمن نوعين: النوع الاول: عالمية كالامم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اما النوع الثاني: فهي المنظمات الاقليمية ذات النطاق الجغرافي المحدد كالاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والآسيان وغيرها(الفتلاوي، 2014، ص58-56).

اما المنظمات الدولية مشتركة العضوية فهي تتكون من حكومات وغير حكومات، كمنظمة العفو الدولية والصليب الاحمر والهيئة الدولية للنقل الجوي ومنظمة الطيران المدني الدولية ونحوها، وهي تعمل على نحو أو بأخر مع الأمم المتحدة أو تشارك في نشاطاتها، كما توجد ايضا المنظمات الأهلية غير الحكومية NGOs التي تقتصر عضويتها على المجتمع المدني، الا أن نشاطاتها تغطي مناطق مختلفة في العالم كمنظمة اطباء بلا حدود مثلا، فمع تزايد أعضائها وتنوعهم على مستوى المجتمع الدولي، فقد ادى ذلك الى حدوث تعقدا وتشابكا في طبيعة اعمالها المتعددة، كما خلق تنوعا في أشكال الضغط التي تمارسها على الدول لتحقيق قيمة معينة او التأثير على سلوك السلطة لتحقيق منفعة لها، وبالتالي خلقت شبكة شاملة معقدة ومتكاملة من التفاعلات والعلاقات الدبلوماسية الجديدة في المجتمع الدولي المعاصر(بيجمان، 2014، 125-126).

وعلى الرغم من اختلاف انواع المنظمات الدولية وتصنيفاتها، فقد جعلها ذلك ذات تأثير عالي(Nye, 2011, p78)، حيث دخلت في تفاهمات دولية مع مثيلاتها، وهو ما أدى الى حدوث اتساع في نطاق نشاطها مكانا وتنوعا وأهدافا وموضوعا، لا بل حتى في المشكلات العالمية التي تتبناها وتطرحها، ويشار الى أن هذا التوسع الافقي والعامودي لنشاطاتها يشكل خرقا لسيادة الدول، كما يعطيها دور كبير في ضبط حركة أعضائها في النظام الدولي(Steans and Pettiford, 2004, p23).

وفي ضوء النظرية الوظيفية الجديدة التي طرحا Ernst Haas فأن نجاح التجربة التكاملية للمنظمات الدولية قد يؤدي لانتشارها (المصري، 2014، ص134)، اذ قد يفسر هذا اندفاع بعض الدول لاعادة تنشيط التجمعات الاقليمية السابقة وتطوير أشكال جديدة من التعاون والتكامل، والقيام في جانب اخر بدعم اهتماماتها الامنية والاقتصادية والسياسية من خلال مبادرات ثنائية، كذلك قد يكون القلق والخوف من التهميش السياسي والاقتصادي في عالم تسيطر عليه القوى العظمى والتكتلات الكبرى، هو ما يفسر انتشار التجمعات الدولية الاقليمية.

ج-انتشار القيم الليبرالية والرأسمالية على المستوى الدولي

مع نهاية الحرب الباردة انتشرت الافكار التي تروّج لانتصار الافكار الليبرالية على الافكار الشيوعية، اذ اعتقد انصار الاتجاه الليبرالي بأنها باتت الفكر المهيمن في العلاقات الدولية بعد زوال الاستقطاب الدولي، مدللين على ذلك بانتشارها الواسع في النظام الدولي الذي بات يتسم بصبغة ليبرالية مع غياب اية قوة منافسة لها، ويعد Fukuyama وأطروحته الاساسية عن نهاية التاريخ احد اهم رواد هذا الاتجاه، فقد رأى بأن الليبرالية وبما تحمله من قيم سامية عن الديمقراطية والحرية، والفردية، قد وضعت حدا للايديولوجيات غير الليبرالية(فوكوياما، 1993، ص8-9).

تسند الليبرالية في اطروحاتها النظرية الى حرية الفرد في افعاله واستقلاله في تصرفاته دون اي تدخل من الدولة او سواها، وقد شكلّت الليبرالية منظومة قيمية اساسها الرأسمالية التي تدعو الى الاعتماد على آلية السوق، مع ابعاد يد الدولة عن النشاط الاقتصادي وحصر دورها بتوفير الحماية له، وقد رأى Immanuel Kant بأن الليبرالية وافكارها الانسانية ستدفع نحو ارساء الدستور المدني الذي سيخلق انسجام للمصالح في المجتمع وسيضمن الحقوق والحريات، وبالتالي فأنه من الممكن نقل التجربة ايضا الى المجتمع الدولي الذي يعاني من غياب السلطة المركزية فيه، لذلك يعتقد بأن التطوّر التدريجي للمجتمع البشري سوف يقود الى مجتمع دولي، كما ان انشاء فيدرالية دولية بين الامم سيساهم خلق السلام الديمقراطي الدائم (Kant,1991, p102-104)، كذلك يرى بأن عناصر الفيدرالية الثلاثة؛ الديمقراطية والتجارة الدولية والمنظمات الدولية ستمنع وقوع الحرب، اذ يجد بأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها، كما أن المكاسب المطلقة التي ستخلقها التجارة الحرة ستدفع نحو المحافظة عليها، في حين أن المنظمات الدولية ستخلق معايير لضبط حركة أعضائها (دان، كوركي، سميث، 2016، ص265-268).

كذلك تشكل فرضية السلام الديمقراطي احد الاطروحات الهامة في هذا الأطار، اذ يعتقد الليبراليون بأن الدول الديمقراطية لديها ثقافة سياسية تستند الى سيادة القانون واحترام الرأي الاخر والقبول بالتعددية والتداول السلمي للسلطة والانتخابات الحرّة، وهذه الدول الديمقراطية برأي المفكر Michael W.Doyle سوف تولّد السلام بينها وبالتالي لن تميل الى محاربة بعضها البعض، في الوقت الذي قد تحارب فيه الدول غير الديمقراطية(Doyle, 1995, p100).

كما اهتمت الليبرالية بالتركيز على البعد القانوني للعلاقة مع الدولة، وبالعلم والبناء المادي لتفسير العلاقات السببية للمتغيرات ورفضها للابعاد الميتافيزيقية، ولعل من ابرز الافتراضات المهمة لليبرالية ايمانها باستقلال العقل البشري وقدرته على ادراك المصالح والمنافع دون الحاجة الى قوى خارقة لارشاده الى ذلك(خليل، 2016). اما في الجانب الاقتصادي لها فقد مثلت افكار Adam Smith عن عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد واطلاق حريّة المنافسة وتأكيد انسجام المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، أثرا كبيرا في الدعوة لخلق التجارة الحرة والمنافسة التامة لقوى السوق، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي(القاضي، 2009، ص32-35).

لكن تصاعد النقد الليبرالي لدور الدولة جاءت افكار Robert Keohane لتؤسس للمذهب المؤسسي الليبرالي الذي يؤكد على اهمية دور المؤسسات والنظم الدولية في خلق الترابط والتعاون الدولي وتحقيق انسجام المصالح بين الدول (Keohane, 1984, p54-56)، ومع نهاية الحرب الباردة اتضح التقسيم التلقائي للعمل الدولي الذي ربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي وعلى نحو واضح، وقد اشار بعض انصار التوجهات الرأسمالية العالمية مثل Robert Keohane وJoseph Nye الى أن النظام الدولي المعاصر يشهد ازديادا كبيرا في درجة الاعتمادية نتيجة التشابك والتدخل والترابط بين الدول الذي خلقته العولمة الاقتصادية(Nye, 2011, p79)، وقد ساهمت هذه الاعتمادية المتبادلة في ابراز الدور الكبير للشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي بما توفر لها من موارد مالية ضخمة وانتشار واسع وامكانيات هائلة، وهذا أدى الى زيادة فاعلية الشركات المتعددة الجنسية في اعاقت قدرة الحكومات على التحكم بالتدفقات المالية المنظورة وغير المنظورة واضعفت من سيطرة الدول على سعر صرف عملتها، كما اضعفت قدرتهاعلى التحكم بالتجارة الخارجية(ويلتس، 2004، ص608-612).

د-تصاعد الصراعات الاهلية وبروز ظاهرة الارهاب الدولي ومسائل حقوق الانسان

شهدت الفترة بعد انتهاء الحرب الباردة زيادة كبيرة في الصراعات الاهلية داخل الدول النامية نتيجة لعجزها عن حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والمتراكمة، هذا بالاضافة لزيادة الشعور بالهوية الثقافية للقوميات في الدول الاثنية بعد انحسار الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأممية، ومع ازدياد هذه الصراعات الاهلية في بعض الدول النامية، ازدادت حالات الانتهاك الشديد لحقوق الانسان، التي افضت الى تدخل دول الجوار في الصراعات الاهلية، مما فاقم من موجات الهجرة والنزوح الى الدول الامنة، الأمر الذي سبب مشكلات كثيرة للمجتمع الدولي، واوجد الرغبة بالتدخل بهدف الضغط على الحكومات التي يمارس فيه انتهاكات حقوق الإنسان وكبح جماحها، كما برزت افكار في المجتمع الغربي تدعوا الدول الغربية القوية لأن تفرض شروطا اساسية تتعلق بحماية حقوق الانسان، باجبار الدول غير الديمقراطية في العالم الثالث لأن تصدر تشريعات خاصة تضمن وتحمي حقوق الإنسان فيها (دن، 2004، ص335-336).

وقد ترتب على ذلك مسؤوليات كبيرة على الأمم تجاه حفظ السلام والعمل على الفصل بين الاطراف المتنازعة واعادة بناء الدول المنهارة وحل مشكلة اللاجئين والمهجرين قسريا من بلدناهم، لاسيما بعد أن شهدت بلدانهم ابادات جماعية وتصفيات عنصرية وتشريد الملايين(بن غربي، 2008، ص70)، لذلك شرعت الأمم المتحدة للانخراط اكثر في الصراعات داخل الدول بعدما كانت معنية في القرن الماضي بمسألة بناء الدول، كما بدت أكثر اهتماما بمناطق النزاع، حيث فوضّت مجلس الأمن بصلاحيات قتالية بهدف المحافظة على السلام الدولي.

لكن ذلك رافقه تصاعد للجدل النظري حول طبيعة دور الامم المتحدة في الصراعات الاهلية، حيث برز منظور معياري تضمّن تيارين؛ الاول عالمي متحرر من الخصائص المحلية ويركز على الفرد والانسانية ككل، والثاني محلي ويركز على المجتمع السياسي والدولة، وقد مثل هذا المنظور المعياري كل Michael Walze،Chris Browm،Toni Erskine، Frost وغيرهم، حيث دعوا الى الاهتمام بالطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين الدول أو

الجماعات، إلى جانب الاعتناء بالمعنى والتفسير لموضوعات العلاقات الدولية الكبرى، وقد ركز Browm على ضرورة مناقشة ثلاثة قضايا أساسية في العلاقات الدولية، وهي؛ القيم المعنوية بالاستناد الى فكرة المدى الذي تبقى فيه الدولة مطلقة الحريّة في التصرّف في شؤونها، واخلاقيات العنف بالاستناذ الى فكرة عدالة الحرب وما الذي يجب عليه ان تكون الحرب، والعدالة الدولية وبخاصة فكرة التزام الدول تجاه بعضها البعض(Brown, 1992, p2-3)، لكننا نجد في الواقع إن مواقف الدول متباينة بين المنظورين العالمي والمحلي.

وعلى الرغم من تباين الرؤى الدولية فقد ظهر اجماعا دوليا لمكافحة الارهاب بدأ بقرار مجلس الامن 2001/1368 بعد تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك(طشطوش، 2008، ص58)، الا أن ذلك لم يمنع تصاعد ظاهرة الارهاب الدولي، اذ اتخذت التنظيمات الارهابية من التطور الحاصل في مجال الاتصالات والمواصلات وسيلة مهمة لترويج افكارها وتجنيد مرتزقتها عبر الحدود، كما ساهمت عولمة السوق في تسهيل عمليات تمويلها وتوظيف اموالها في مناطق مختلفة من العالم، لكن ومنذ تشكل التحالف الدولي ضد الارهاب في العراق وسوريا عام 2015، حدث تراجعا ملحوظا في عدد الهجمات الارهابية على المستوى الدولي منذ عام 2018، كما ساهمت حالات الاغلاق والحظر الشامل التي اعتمدتها الدول نتيجة لجائحة فيروس كوفيد 19 منذ عام 2020 في تقليص عمليات الجماعات الارهابية وتراجع تهديدها عالميا.

ثانيا: أثر المتغيرات الدولية في صياغة استراتيجية الأمن القومي للقوى العظمى

يشير مصطلح الاستراتيجية القومية او الشاملة الى الاساليب التي يتبناها صنّاع القرار لتوفير الامن القومي وحماية مصالح الدولة من التهديدات التي تواجهة المجتمع السياسي ككل، ويعتقد بأن هدفها الاساسي هو جعل الجماعة السياسية في مأمن من تهديد اي قوة خارجية(رسلان، 1980، ص480)، وقد تباين توصيف الاستراتيجية القومية بين المدارس الغربية والمدارس الشرقية في ضوء المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ففي المفهوم الغربي يرتبط بفن وعلم استخدام القوة المتوفرة لغرض تحقيق اهداف سياسية، اما في المفهوم الشرقي فيعتمد على الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على اهدافها(عودة، 2014، ص7-8).

لقد وضعت الولايات المتحدة أسس جديدة لاستراتيجية أمنها القومي بعد نهاية الحرب الباردة تستند الى رسم معالم نظام دولي احادي القطبية يقوم على تعزيز القيم الليبرالية بقيادة امريكية منفردة، حيث برزت عدة افكار تشير الى ان القيم الليبرالية الغربية قد تواجه صراعا ثقافيا مع الحضارات الأخرى، حيث تبنى هذا الطرح Samuel Huntington (Huntington, 1996)، لكن هذا الطرح واجه انتقادات كثيرة من قبل مفكرين غربيين وعرب، اذ ان الافتراض الذي استند اليه هنتجتون بأن تجميع القوى على المستوى الحضاري سوف يحل محل اعتبارات توازن القوى التقليدي والايديولوجيا السياسية لم يثبت حقيقته(ميردين، 2004، ص805)، فعلى صعيد احتمالية الصراع مع الاسلام لا زلنا نجد بأن الانقسام الشيعي السني يلقي بضلاله على الشرق الاوسط، كما أن الانقسام بين اطروحات الاسلام المعتدل والاسلام السلفي الجهادي لا زال يميل لصالح النخب الحاكمة التي ارتبطت بتوجهات الادارات الامريكية، اذ قدمت الولايات المتحدة المعونات اللازمة للدول المنظوية تحت قيادتها وتدعم توجهاتها، ثم تحولت هذا الرؤية شيئا فشيئا الى منظومة أمنية واسعة شملت الشرق الاوسط وكافة اوروبا الغربية وشرق اسيا، وقد وفرت هذه المظلة الامريكية الفرصة لتلك الدول لاعادة بناء نظامها السياسي من جديد وفق المعطيات الامريكية.

وفي ناحية أخرى، دلّت الوقائع على أن العولمة الاقتصادية، وتزايد دور الفاعلين الدوليين من غير الدولة وتصاعد ظاهر الارهاب الدولي، وارتفاع التكاليف المرتبطة بتعظيم قوتها تمثل أبرز التحديات الكبرى التي قد تواجه الولايات المتحدة مستقبلا، وبالتالي فأن فكرة استقرار القواعد الليبرالية قد لا تكون اكيدة على الرغم من أرساء وتدعيم النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده المؤسسات المالية والتجارية الدولية، كما قد تطال الشكوك بأدوار هيئة الامم المتحدة بعدّها منظمة سياسية عالمية مسؤولة عن قواعد العمل الدولية من وجهة نظرها الليبرالية، في الوقت الذي تحافظ فيه على وجود حلف شمال الاطلسي (NATO) وتسعى لتوسعته بعدّه القوة العسسكرية الضاربة للمجتمع الدولي.

1. جوانب الأثر في مرتكزات الأمن القومي الامريكي

بعد نهاية الحرب الباردة وافول الجماعة الشيوعية، وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها القوة العظمى القادرة على حماية قواعد العمل في النظام الدولي الجديد، الا أنها غالبا ما انتهكت تلك القواعد، مبرره ذلك بحماية امنها القومي ومصالح حلفائها الدوليين، وقد مكنها وجودها العسكري الذي بات منتشرا في كافة مناطق العالم من تبني استراتيجية تستند الى الاعتقاد بان الوجود العسكري المتقدم يمثل حاجزا هاما امام القوى المنافسة الجديدة(عبد الستار، 2004، ص320).

لكن مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، اتضح بأن الولايات المتحدة قد فشلت في ارساء قواعد محددة للنظام الدولي عبر رؤيتها الخاصة، اذ عانت هذه الرؤية من العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي أدت لانهيار قيادتها المنفردة للنظام الدولي، ففي الناحية الأولى وجدت الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مباشرة مع القوى والتنظيمات الاسلامية الجهادية في العالم وفي عدد من المناطق الساخنة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مما جعلها تتبنى اولوية واضحة تستند الى مواجهة المد الجهادي الاسلامي والحد من نفوذه، أما في الناحية الثانية فقد برزت

المواقف المناوءة لها من قبل روسيا والصين، واللتان قدمتها انتقادا كبيرا للرؤية الامريكية الاحادية للتفرد بقيادة النظام الدولي، حيث ايّدتا خلق نظام دولي مرن متعدد الاقطاب يسمح لروسيا والصين والقوى الكبرى للتحرك بحرية في النظام الدولي.

أ-الثوابت الاساسية لأستراتيجية الأمن القومي الامريكي

تسند استراتيجية الأمن القومي (NSS) الى وثيقة هامة تعدها الحكومة الامريكية وتقدمها للكونجرس، وهي تحدد الشواغل الرئيسية للأمن القومي للولايات المتحدة وكيفية تخطيط الإدارة الحكومية للتعامل معها، وقد اتضح بأن هناك خمسة اهداف اساسية من وراء تلك الاستراتيجية تستند اساسا الى: اطلاع الكونجرس لتوفير الموارد المالية، الحصول على تأييد جماعات الضغط والمصالح ومخاطبة القواعد الانتخابية، والحصول على التأييد الشعبي لخلق الاجماع الوطني، ووضع تصور لاجندة الرئيس الاستراتيجية على الصعيد الدولي(Snider, 1995).

ففي عام 2002 صاغت الولايات المتحدة استراتيجيتها الامنية الأولى للقرن الحادي والعشرين، حيث تضمنت وجهة نظر الرئيس " George W. Bush" المثيرة للجدل حول الحرب الوقائية وفكرة التفوق العسكري التي اسفرت عن احتلال افغانستان 2001 والعراق 2003، ثم تبعتها استراتيجية ثانية في عهد الرئيس "Barack Obama" عام 2010 دعت الى زيادة التعاون الدولي والتواصل مع روسيا والصين والهند، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومواجهة تغير المناخ العالمي وانعاش الاقتصاد الوطني، وفي عام 2015 قدم الرئيس Obama تعديلا لرؤيته تتضمن قيادة أمريكية قوية ومستدامة للنظام الدولي مع اعطاء مرونة أكبر للشركاء الاوروبيين لحل القضايا الدولية العالقة لاسيما الملف النووي الايراني والكوري الشمالي، أما في العام 2017 فقد قدم الرئيس "Donald Trump" رؤيته على عدّ النظام الدولي ساحة للمنافسة وليس مجتمعا دوليا متماسكا(White house, 2017)، وهي رؤية مغايرة كليا للاستراتيجيات الثلاث السابقة.

لقد جاءت وثيقة الرئيسTrump للأمن القومي الامريكي شاملة لكل الموضوعات التي تهم الشأن الامريكي داخليا وخارجيا، مع الاشارة الى تبنيها لرؤية التيار اليمني المحافظ في الولايات المتحدة، حيث عكف على الاشراف عليها شخصيات يمينية محافظة تتمثل بكل من H.R. Mcmaster وNadia Schadlow، وDina Powell، هذا اضافة الى مركز سيث اليميني الخاص بالابحاث المهتمة بتعظيم فكرة القوة الامريكية (Feaver, 2017)، وقد قامت تلك الاستراتيجية على اربعة ركائز اساسية هي(National Security Strategy of USA, 2017):

1. حماية الشعب الامريكي والاراضي الامريكية، عبر حماية طريقة الحياة الامريكية، وحماية الحدود من التهديدات الخارجية وهزيمة الجماعات الارهابية، وتعزيز الأمن السبراني والحفاظ على المصالح الوطنية.
2. تعزيز الرخاء الامريكي، عبر المحافظة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحر، وحماية الملكية الفكرية الامريكية، وتعزيز الهيمنة على تكنولوجيا الطاقة.
3. اهمية القوة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، عبر التفوق العسكري وتعزيز القدرات التنافسية مع روسيا والصين، وتطوير القدرات العسكرية والاستخبارية الامريكية، وتعزيز الدبلوماسية الامريكية.
4. تدعيم النفوذ والتأثير الامريكي، عبر نشر القيم الامريكية، والعمل على دمج اوروبا الشرقية بالمؤسسات الغربية، وتشجيع الدول الحليفة على النمو وبما يدعم القيادة الامريكية لأي ترتيبات دولية متعددة الاطراف.

ب- التغيّر في الأهداف الأساسية لاستراتيجية الأمن القومي الامريكي

في ضوء تأثر الاستراتيجية الامريكية بالمتغيرات الدولية نلاحظ طغيان معطيات النظرية الواقعية في السلوك الامريكي في العلاقات الدولية من خلال التركيز على الاهتمام بفكرة القوة ومشتملاتها، التي يمكن رصدها كما يلي:

- البقاء كقوة عظمى الى جوار القوى الكبرى في النظام الدولي:

لقد أهتمت الولايات المتحدة بأرساء القواعد الدولية التي تمكنها من الحفاظ على وضعها كقوة عظمى في النظام الدولي، حيث عارضت توسيع عضوية مجلس الامن الدولي، وسعت للحؤول دون الدخول في نزاع وصدام مباشر مع القوى الرئيسية خشية أن يؤدي ذلك الى استنزاف قدراتها(قاعود، والجعب، 2018، ص57-60)، وفي ناحية اخرى اهتمت بالمحافظة على وجود عسكري متقدم خارج اراضيها، وسعت لتعزيز علاقاتها الاستخبارية مع الشركاء الدوليين، وادارت سياساتها الامنية الخارجية من خلال عقد التحالفات الثنائية مع القوى الكبرى والمتوسطة، في أوروبا وجنوب شرق أسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا، كما ركزت على أهمية دور الحلفاء الاوروبيين في اقامة شبكة دفاع جوي عبر نشر منظومة الدرع الصاروخي، كما حثت دول حلف الناتو على زيادة نفقاتها الدفاعية.

- تدعيم نشر القيم الليبرالية الامريكية كقيم عالمية:

أستند الاستراتيجة الامريكية المعلنة الى دعوتها المستمرة للمحافظة على القواعد الليبرالية، ممثلة بتعزيز انتشار القيم الديمقراطية وحماية حقوق الانسان واتباع سياسة التدخل لاسقاط الانظمة الدكتاتورية، لكن هذه االرؤية أدت غالبا الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى ودون تفويض دولي، وقد كشف وزير الخارجية الامريكية "Mark Pompeo" في تشرين 2020 عن دور الادارة الامريكية السابقة في دعم حراك

مؤسسات المجتمع المدني في دول الربيع العربي للاطاحة بحكوماتها خلال الفترة 2009-2011([4])، وفي ناحية أخرى انتقدت الولايات المتحدة الاجراءات القمعية التي تتخذها حكومات بعض القوى الكبرى في النظام الدولي كروسيا والصين، لاسيما تجاه المعارضين السياسيين للسلطة فيها(Mazarr & others, 2017, p7)، في الوقت الذي ابدت فيه حرصها على أمن اسرائيل وضمان تفوقها النوعي، على الرغم من انتهاكها الشديد لحقوق الفلسطينيين فيها، كذلك فرضت العقوبات الاقتصادية على الانظمة التي تصنفها بالمارقة كايران وكوريا لمنعها من امتلاك وتطوير السلاح النووي، في حين لم تتخذ موقف حاسما من الانتهاكات الشديدة لحقوق الانسان في انظمة الحكم العربية الموالية لها.

- التشاركية بادارة النظام الرأسمالي العالمي:

أهتمت الولايات المتحدة بتكريس العولمة الاقتصادية، عبر تعزيز الاندماج في التجارة الحرة وتحقيق استقرار الاسواق العالمية، وبما يساهم في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي الامريكي وتحقيق السلام العالمي وفق القواعد الامريكية(Mazarr & others, 2017, p44-45)، وقد ساهمت هذه السياسية في ادماج روسيا والصين في النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده امريكا، التي ترى فيهما بأنهما تسعان لتشكيل عالم يناقض القيم والمصالح الامريكية(White house, 2017, p27)، لكن وعلى نحو عام، غالبا ما تستخدم الولايات المتحدة سياسة العقوبات لمعاقبة الانتهاكات على تلك القواعد، لكنها بدت اقل اهتماما بقواعد التجارة الحرة منذ تولي الرئيس ترامب للسلطة، وبالمقابل نشطت في الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

-قضايا الشرق الأوسط في الاستراتيجية الامريكية:

تقوم السياسة الامريكية التقليدية والجديدة تجاه الشرق الأوسط في جوهرها على الابقاء على التوازنات القائمة بهدف المحافظة على المصالح الامريكية، لكن ما يتغير عمليا في ضوء تعاقب الرؤساء الامريكيين هو السياسات وآليات التنفيذ(قاعود والجب، 2018، ص135)، فبعد احداث 11/سبتمبر 2001 انضوت معظم انظمة الحكم العربية تحت القيادة الامريكية في محاربة الارهاب، التي ادت لاحتلال افغانستان واسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق، مما كان له الاثر الاكبر في التمدد الايراني في المنطقة وتزايد انخراطها في الازمات العربية التي تفاقمت منذ 2011، وقد شكلت تلك الازمات مدخلا اساسيا لسياسة الرئيس Trump لأعادة تشكيل خارطة التحالفات في المنطقة والانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران، ومن ثمَّ عقد صفقات ضخمة للاسلحة مع الدول العربية وتشجيعها للتطبيع مع اسرائيل لمواجهة ايران، في الوقت الذي عمل فيه على توفير الدعم الكامل لاسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية من خلال ما عرف "بصفقة القرن".

ج- أثر المتغيرات الدولية في بني وقيم صناعة الاستراتيجية الأمنية الامريكية

وبالنظر إلى المشهد الجديد للعلاقات الدولية مطلع القرن الحالي، برزت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الاكثر تأثيرا على الساحة الدولية، والاكثر قدرة على إعادة تشكيل نسق العلاقات الدولية، ويشاركها بدرجة أقل روسيا الاتحادية الذي بات ينزع وعلى نحو اكبر للانحراط في الازمات الدولية، اضافة الى بعض القوى الكبرى الصاعدة كالصين واليابان والمانيا والهند، وبعض التجمعات الاقليمية كالاتحاد الاوروبي، وقد انعكست هذه التشاركية الضعيفة في اعادة النظر للعلاقات الدولية بفكرة المنظور التكاملي، اذ يبدوا تأثير المتغيرات الدولية في صياغة الأستراتيجية الامريكية في ثلاثة جوانب رئيسة؛ هي:

-تعزيز دور مؤسسة الرئاسة/ البيت الأبيض:

تميزت السياسة الخارجية الامريكية في عهد ادارة الرئيس الديمقراطي "William Clinton" نهاية القرن العشرين بالاعتدال والاهتمام الكبير بانعكاش الاقتصاد الامريكي، ومن ثمَّ تعزيز السلام الدولي والتجارة الحرة وحقوق الإنسان، والانخراط في في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتوسيع حلف الاطلسي، بهدف بناء نظام عالمي ينسجم مع القيم الأمريكية، لكن مع مجيء ادارة الرئيس الجمهوري "George W. Bush"، تبنت ادارته اتجاها متشددا تجاه الخصوم من خلال العمل على اسقاط الانظمة المعارضة للولايات المتحدة في العالم عبر فرض سياسة الاستقرار بالقوة، حيث برزت السياسة الأمريكية اكثر عدائية تجاه معارضيها وحلفائها معا، في الوقت الذي عملت فيه على تدعيم الانظمة الاستبدادية التي تتوافق وسياساتها الخارجية، لاسيما بعد احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001، واعلانها للحرب على الإرهاب(Mearsheimer & Walt, 2006).

وبعد تولي الرئيس "Barack Obama" ادارة السياسة الامريكية تمت اعادة ترميم للعلاقات الامريكية الخارجية بعد الحرب التي قادها بوش الابن في افغانستان 2001 بحجة محاربة الارهاب، واحتلاله للعراق 2003 واسقاط نظام حكم صدام حسين، حيث أدت تلك السياسة الى تشويه صورة الولايات المتحدة في النظام الدولي واعتبرت تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدول، لكن الاغلبية الجمهورية في الكونغرس اعاقت حركته عن الدفع قدما بمسيرة السلام في الشرق الاوسط وترميم العلاقة مع ايران توقيع الاتفاق النووي معها، لكن مواقف ادارة اوباما من تداعيات الربيع العربي، أثارت استياءا كبيرا من قبل الحكومات الحليفة في الشرق الاوسط، اذ عبرت تلك الحكومات عن حاجتها الى حكومة امريكية اكثر

[4] انظر تقرير الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/10/14/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%83%

تشددا تجاه مسألة الاصلاح السياسي ونشر الديمقراطية والتعاون مع ايران(البدارين، 2016).

ومع مجيئ الرئيس"Donald Trump" للسلطة عام 2017 تراجع الموقف الامريكي عن الدعوة لاجراء تغييرات في بنية انظمة الحكم الاستبدادية، وبدا اكثر تطرفا تجاه العالمين العربي والاسلامي، مع الانحياز التام لاسرائيل على حساب الفلسطينيين، معززا بسيطرت الجمهوريين على الكونجرس، حيث انتقد ترامب سياسات اوباما في الشرق الاوسط والعالم، واعتبره من اسواء القيادات التاريخية التي ادت الى تراجع المكانة السياسية الدولية للولايات المتحدة، كما اتهم إدارته بالافتقار وإلى وضوح الرؤية الأخلاقية وافساح المجال للتمدد الروسي والصيني في العالم، وإضعاف علاقات واشنطن بحلفائها الرئيسيين كاسرائيل على حساب معاملة إيران بلين ولطف[5].

-تصاعد دور تيار المحافظين الجدد:

برز على الساحة الامريكية مجموعة من المفكرين والسياسيين الذين يمثلون اليمين الديني ممن عرفوا بالانجيليين الجدد، وقد انبثق هولاء عن اليمين المحافظ داخل الحزب الجمهوري الذي رسم خطا واضحا للعداء تجاه الأخر في السياسة الخارجية الامريكية، لاسيما تجاه الروس والصينيين والعالم الاسلامي، وقد روج بعضهم لفكرة صدام الحضارات كصموئيل هنتجتون، والبعض الاخر لانتصار القيم الرأسمالية كفرنسيس فوكوياما، كما روج البعض الاخرة كبرنارد لويس لفكرة الاسلام فوبيا بالخوف على نمط الحياة الغربية من تصاعد الارهاب الذي يقوده الاسلام السياسي.

ويدعو هذا الاتجاه الى تعزيز القوة العسكرية الامريكية وعدم انكفاءها نحو الداخل، بصفتها الحامي والضامن للقيم الليبرالية العالمية، والعمل على ضبط السلوك العدائي لروسيا في شرق اوروبا، والسلوك العدائي للصين في جنوب شرق اسيا، ومن ثمَّ بناء علاقات التحالف الدولية بالحرب على ما يسمى بالارهاب وفق الرؤية الامريكية(Brooks et al., 2013)، اما في الشرق الاوسط فيرى هذا التيار بأنه يجب العمل على ادماج اسرائيل في شراكات اقتصادية مع الدول العربية، ضمن مشروعات خلق شرق اوسط جديد، عبر عقد مؤتمرات اقتصادية دولية سنوية في عواصم اقليمية تتناول مسائل الاستثمار وتعزيز فرص السلام ومحاربة الارهاب، كذلك لم يخفى هذا التيار انتقاده للعرب والمسلمين والصينيين واللاتينيين والروس، وقد أثارت مواقفه كثيرا من الانتقادات والتحفظات الدولية ازاء الدور الامريكي كراعي لليبرالية في العالم، اذ يدعو الى رفض استقبال اللاجئين والمهاجرين من الشرق الاوسط والمكسيك ومنعهم من دخول امريكيا، كما ابدى دعمه المطلق للانحياز لاسرائيل[6]..

أما على الصعيد الاقتصادي فعلى الرغم من حجم التجارة الخارجية المتنامية بين الولايات المتحدة وشركائها الرئيسيين كالاتحاد الاوروبي واليابان والصين مثلا، الا أن قيادات المحافظين الجدد غالبا ما تدير حربا تجارية معها، فقد اعاقت توريد البضائع اليابانية والاوروبية الى الاسواق الامريكية، وفرضت حضرا على تصدير التكنولوجيا العالية إلى الصين، كما فرضت عليها قيودا تجارية ومالية، ويرى "جون ماكين" بأن بروز الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة يمثل تحديا كبيرا لها، ولاسيما تنامي سلوكها العدائي في بحر الصين الجنوبي، لكنها تجد بأن هناك ضرورة للتعاون معها حيال عدد من الملفات العالقة ومن ضمنها الملف النووي لكوريا الشمالية وايران، ومن ثمَّ الإفادة من دعمها للحرب على الإرهاب (Buzan, 2003).

-تنامي دور مركز الابحاث والدراسات في التأثير على الراي العام:

على الرغم من صعوبة رصد وتحديد طبيعة التأثير الذي تلعبه مراكز الابحاث في صياغة الاستراتيجية الامريكية، الا ان المعرفة وتوفر المعلومات تؤثر في السلطة، كما ان السلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة، وبالتالي تهتم الحكومة الامريكية بتطوير المعرفة من خلال مراكز الابحاث مما يعطيها مزيدا من القوة، حيث العلاقة تبادلية بين المعرفة والقوة.

لقد تضاعفت اعداد هذه المراكز وتنوعت اعمالها خلال السنوات الاخيرة واصبح لها تأثير كبير لدى الساسة الامريكيين، وتمول هذه المؤسسات اما من قبل الحكومة مباشرة او من مصادر تمويل خاصة أو من تبرعات جماعات المصالح او جماعات ضغط أو الشركات (برينو، 2009)، ويعمل فيها كثير ممن يعمل بها اما كانوا من صنّاع القرار السياسي السابقين او من المرشحين ليصبحوا صنّاع السياسة في المستقبل او على علاقة وطيدة بالسياسيين، ومن تلك الاسماء المميزه في السياسة الخارجية الامريكية مارتن انديك، دينس روس، ريتشارد هاس، مادلين اولبرايت، كينت بوليك، كونداليزا رايس وجون ماكين وغيرهم، وقد عمل بعضهم في تلك المراكز البحثية التي يرتبط بعضها مع وزارة الدفاع او وزارة الخارجية او الكونجرس او بالحزب الجمهوري او الديمقراطي.

---

[5] https://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/4/28/%D8%AF%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

[6] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/9/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

ولذلك تعدّ مراكز الدراسات والابحاث المستقلة أو تلك التي تديرها الحكومة الامريكية على نحو مباشر او غير مباشر ويعمل فيها نخبة من قادة الفكر والسياسة الامريكيين، أحد أهم المؤثرات في صياغة السياسة الامريكية الخارجية، وقد بات واضحا بأن مركز الابحاث قد اجرت تغيرا كبيرا في وجهة النظر الرسمية في مختلف القضايا الاستراتيجية الكبرى للسياسة الامريكية، الذي لوحظ انعكاسه في قرارات الدولة الخارجية، التي باتت تظهر في وجهين الاول وتمثله وزارة الدفاع والثاني وتمثله وزارة الخارجية(عباس، 2008، ص183).

لقد قامت هذه المؤسسات بتقديم خدماتها للادارة الامريكية من خلال عدة وسائل منها؛ خلق خيارات متعددة للسياسة الامريكية، وتوفير عدد من ذوي الاختصاص للعمل في الحكومة، وتنبيه الري العام لعدد من القضايا الداخلية والخارجية ذات الاهمية(عباس، 2008، ص118-119)، حيث تعمل هذه المراكز على مد صانع القرار الامريكي ووسائل الاعلام والمجتمع الامريكي بالمعلومات تجاه العديد من القضايا الهامة التي تمس المصالح الامريكية على نحو مباشر أو غير مباشر مما يجعلها لاعبا هاما في تحديد أولويات السياسة الامريكية وتوجهاتها الخارجية.

2. جوانب الأثر في مرتكزات الأمن القومي الروسي

في ضوء المتغيرات الدولية وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي، كانت روسيا ومجموعة الدول الصاعدة كالصين والهند ودول الاتحاد الاوروبي تسعى للبحث عن ادوارها الجديدة في هذا النظام، ولذلك عمد صنّاع السياسة الروسية على تبني عدد من الاتجاهات الاساسية لاستراتيجية الامن القومي وكما يلي:

أ- الثوابت الاساسية لأستراتيجية الأمن القومي الروسي

تعد وثيقة الامن القومي الروسية وثيقة أساسية للتخطيط الاستراتيجي الذي يحدد المصالح الوطنية للاتحاد الروسي، والأولويات والأهداف والمهام والتدابير الوطنية الاستراتيجية في مجال السياسة الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الوطني وضمان التنمية المستدامة للبلاد، ففي عام 2000 جرى إقرار الاستراتيجية الاولى للأمن القومي الروسي للقرن الحادي والعشرين، وفي العام 2009 وضع الرئيس "Dmitry Medvedev" استراتيجية جديدة تركز على دور روسي أكبر في المجتمع الدولي حتى عام 2020(National Security Strategy of the Russian, 2009)، حيث تضمنت الاهتمامات القومية بتنمية الدولة اقتصاديا وعسكريا وتعليميا، وفي العام 2015 قدم الرئيس "Vladimir Putin" مقترحات جديدة لتعديل استراتيجية الامن القومي الروسي لتتناسب مع التحديات والاخطار التي تواجه البلاد(Russian Foreign Policy, 2015)، وقد نصت الاستراتيجية الروسية المعدّلة على عددا من المسائل (National Security Strategy of the Russian, 2015)، أبرزها ما يلي:

1. تعزيز حماية الامن القومي والسيادة الوطنية وتحقيق التنمية، واحياء القيم الروحية والاخلاقية التقليدية، وضمان المصالح الاستراتيجية الوطنية، وتعزيز الوفاق الوطني، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
2. العمل على مواجهة التهديدات الجديدة المتعددة الابعاد، والدعوة لتشكيل نموذج عالمي جديد متعدد الاطراف يحقق المساواة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع أهمية التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.
3. التركيز على تطوير القدرات العسكرية والنووية وتحديثها واعتماد التكنولوجيا المتطورة، في ظل الاصرار الامريكي على نشر منظومة الدفاع الصاروخي والاستمرار بتعزيز الامكانات العسكرية لحلف الناتو وتوسعه.
4. الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية مع دول الجوار والقوى الاقليمية، والمنظمات الدولية واعضاء دول الكمنولث المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، ودول الاتحاد السابق التي تمارس تأثيرًا مستقرًا على الاستقرار الاقليمي.

كذلك تضمنت الاستراتيجية الروسية اشارات واضحة إلى طبيعة السياسات الامريكية القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث ترى روسيا بانه لا بد من مواجهة المخاطر التي تخلقها سياسات الغرب والمتمثلة بالدعوة لنشر الديمقراطية بطريقة تؤدي الى اسقاط الانظمة الشرعية وبما يدفع نحو التدخل الدولي المسلح، مما يؤدي الى بروز الدول الفاشلة والجماعات الارهابية ويصاعد من موجهات الهجرة واللجوء وقرصنة المعلومات.

ب- التغيّر في الأهداف الأساسية لاستراتيجية الامن القومي الروسي

يدور محور اهتمام الاستراتيجية الروسية ضمن ثلاثة نقاط اساسية لا تخرج فعليا عن منظور الاهتمام بتعظيم القوة في ظل الفوضى الدولية التي تخلقها الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك وفق الاطروحات الاساسية للنظرية الواقعية الجديدة، وهذه الاهتمامات ليست شاملة لجميع وجهات النظر لدى مراكز صنع القرار الروسية كما سنرى لاحقا، لكنها ليست متنافره ايضا، وعلى النحو التالي:

-المحافظة على وجود الدولة وحماية المجال الحيوي:

يتضمن التاريخ الروسي حالات متعددة من الغزو الاجنبي، فقد مثلت الحدود السياسية المترامية الاطراف نقطة ضعف هامة في افتقار الدولة الى حدود طبيعية أمنة، الامر الذي شكل اتفاق من قبل القادة الروس على قابلية تعرض الدولة للتهديد الخارجي، اذ أن الاهتمام الروسي بتشكيل حلف وارسو منتصف تسعينيات القرن العشرين، يعود لرغبتهم بتشكيل حاجز دفاع أولي بين روسيا والغرب، كما أنهم ينظرون الى دول الجوار

وحتى الصغرى منها كأعداء محتملين أكثر منهم اصدقاء لما يمكن أن يمثلوه من قواعد محتملة للأعداء(Kotkin, 2016)، كذلك يمثل الموقف الروسي الرافض لأحداث الربيع العربي تخوفا روسيا من الدعم الغربي للاحتجاجات الداخلية بذريعة حماية حقوق الانسان، كما يمثل ضمها لشبه جزيرة القرم والتدخل لدعم الاقلية الروسية في اوكرانيا والتدخل في الازمة السورية مثالا على تعزيز اهتمامها بالقضايا الدولية(الانباري، 2019).

-ارساء فكرة الدولة ذات القوة العسكرية العظمى:

ينظر القادة الروس الى روسيا بعدّها قوة عظمى ويتبنون وجهة النظر القائمة على تعدد الاقطاب في النظام الدولي ويرفضون الدور المنفردة للولايات المتحدة في القضايا الدولية، وبالنظر الى استراتيجية الامن القومي الروسي والصادرة عام 2009 نجد بأنها تتضمن أهمية مشاركة روسيا في تطوير النموذج متعدد الاقطاب للنظام الدولي(M.F.A.R. F,2013)، كما أن التعديلات الجديدة لأستراتيجية الأمن القومي الروسي التي قدمها الرئيس بوتين عام 2015، قد أكدت على مكانة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي حيث يجب ان يجري التعامل معها على هذا الاساس، كما تضمنت الوثيقة عدة قضايا من بينها: بروز التخوفات من تعزيز قدرات حلف الناتو العسكرية ومحاولات توسعته في شرق اوروبا، وانتقاد الدور الامريكي والاوروبي من دعم المعارضة في اوكرانيا، وبروز حركات التطرف والارهاب بعد اسقاط الانظمة الحاكمة في الشرق الاوسط(RTLine, 2015).

-التركيز على أهمية الروابط التاريخية والاقتصادية الاقليمية:

تتقاطع الهوية الروسية مع عدد من الدوائر؛ دائرة العرق السلافي الذي يمتد الى بلغاريا وصربيا، دائرة الاقليات الروسية الكبرى في اوكرانيا وبيلاروسيا، دائرة اللغة الروسية والممتدة الى جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز، دائرة الكنيسة الارثوذكسية والممتدة الى مقدونيا والجبل الاسود، دائرة الثقافة الروسية في استونيا ولاتفيا وليتوانيا، ويشار الى أنه يجري حاليًا التعبير بوضوح عن روابط روسيا ومسؤوليتها وقيادتها على مستوى منطقتها الحيوية بوصفها جزءًا من السياسة الروسية أو العالم الروسي من خلال المصطلح "روسكي مير" (Russkiy Mir) الذي يعني دعم الروس اينما وجدوا(Laruelle, 2015).

اذ يتضح من بنود الاستراتيجية الروسية التأثر بالروابط التاريخية، فقد امتدت روسيا عبر تاريخها الى خارج حدودها السياسية الحالية، اذ ضمت عدد كبير من دول الجوار لا زال اغلبها يرتبط معها بروابط سياسية وثقافية واقتصادية قوية ضمن منتدى التعاون الاقتصادي الاوراسي، الامر الذي جعل التأثير الروسي يمتدا الى خارج حدودها الوطنية، ولكن شدة ذلك التأثير تتباين من دولة لأخرى، حيث تحكمه مجموعة من المعطيات، أهمها مدى توفر الدعم الروسي لتلك الدول سياسيا واقتصاديا وعسكريا، في حين ارتبطت مع دول صاعدة كالصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا في مجموعة اقتصادية عرفت ب (BRICS)، بهدف ايجاد قواعد عادلة للتجارة الدولية مع الغرب.

-قضايا الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية:

لم تحظ منطقة الشرق الاوسط بالاهتمام الواسع خلال فترة تولي الرئيس بوريس يلتسن للسلطة في روسيا1991-1999، اذ انشغلت روسيا بمسائل أكثر أهمية تتعلق باعادة بناء الدولة وترتيب العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، أما خلال الفترة 2000-2012 وهي فترة تعاقب الرئيس Vladimir Putin والرئيس Dmitriy Medvedev على السلطة، فقد كانت روسيا أكثر انشغالا باعادة بناء قدراتها العسكرية وتنمية اقتصادها الضعيف ومعالجة مناطق الخلل والفساد فيه.

لكن ومنذ عام 2012 وهي الفترة الثانية لتولى الرئيس بوتين للسلطة جمعت الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط بين السياسات التقليدية للاتحاد السوفييتي التي ركزت على أهمية الجغرافيا السياسية للمنطقة، والسياسات الحديثة التي كانت ترى ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، فمن ناحية المجال الاقتصادي مثل قطاع الطاقة جوهر الشراكه او الخلاف في العلاقات الروسية-مع الدول العربية النفطية، سواء في تحديد الحد الادنى للاسعار او استقرار الاسواق النفطية او في مجال التنقيب والتطوير، أما من ناحية المجال السياسي والامني فقد تصاعد الدور الروسي في ازمات المنطقة مدفوعا بنمو الاقتصاد الروسي والقدرات العسكرية عالية التقنية، اذ أعلن الرئيس Putin صراحة عن دعوته لتكريس عالم متعدد الاقطاب وانهاء مرحلة الهيمنة الامريكية المنفردة في النظام الدولي(العرقان،2018، ص50).

وهو الموقف الذي انعكس في الاستراتيجية الروسية تجاه تداعيات احداث الربيع العربي، اذ تحفظت روسيا على دعم الاحتجاجات والثورات الشعبية في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن، وتبنت موقفا يدعوا الى التغيير الرسمي ونبذ العنف وتبني سياسة الحوار والوفاق الوطني مع التاكيد على رفض استخدام القوة (الشيخ، 2014، ص292)، ومع تصاعد تداعيات تلك الاحداث وبدء الضربات الجوية لحلف الاطلسي ضد القوات الموالية للقذافي عام2011، رفضت روسيا تلك الضربات لكنها بالمقابل لم تتخذ ايّة اجراءات لمنعها، في حين اتخذت موقفا متشددا من المشروعات التي قدمها الغرب ضد الحكومة السورية في مجلس الامن، اذ استخدمت حق النقض ثلاث مرات خلال عام 2012، معلنه بأن تدخل الناتو في ليبيا كان خطأ استراتيجيا لن تسمح بتكراره في سوريا مرة أخرى(السرحان، 2014، ص38). ويعتقد الروس بأن ازمات الشرق الاوسط هي أعمق في الواقع مما تبدو، كما تتضارب فيها المصالح الروسية مع المصالح الغربية، ولذلك تجد في تدخلها العسكري في سوريا بأنه رسالة قوية للغرب لعدّها

قوة عسكرية لا يستهان بها، هذا فضلا عن رغبتها بأنشاء نظام عالمي متعدد الاقطاب تعد روسيا فيه قطبا مؤثرا(العرقان،2018، ص115-116).

ج- أثر المتغيرات الدولية في بني وقيم صناعة الاستراتيجية الأمنية الروسية

أدى تراجع الدور الروسي في السياسة الدولية بعد تولي "Boris Yeltsin" لادارة البلاد الى الاعلان رسميا عن تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، ذلك التفكك الذي نجم عن اسباب متعددة ابرزها اتساع الاتحاد وضعف الامكانيات لمواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية، كما بدات في الوقت ذاته دعوات من قيادات عليا للسعي للاندماج في المجموعة الغربية والتخلي عن فكرة معادة الغرب، لكن هذه الدعوات قابلها انكار من قبل العديد من القوى المعارضة التي رأت بأن هذا الاطروحات قد دفعت السياسة الامريكية لتبني فكرة الادارة المنفردة للنظام الدولي الجديد، والقائم على قيادتها للعالم وفق القيم الليبرالية الغربية وبما يضمن لها التفوق على غيرها، ومع تولى الرئيس "Vladimir Putin" للسلطة عام 1999 نهجت روسيا نهجا مغايرا لتلك التوجهات، حيث قاد بوتين اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة مكنت روسيا من اعادة اثبات وجودها في الساحة الدولية(العوضي، 2017، ص6).

لقد تولى الرئيسPutin السلطة في ظروف كانت تعاني منها البلاد من حالة من التخلف الاقتصادي والترهل والفساد الاداري وضعف شديد في البنية التحتية المدنية والعسكرية بالمقارنة مع ما كانت قد وصلت اليه الدول الغربية، فتبنى شعارين اساسيين للأصلاح اولهما تنمية روسيا داخليا والثاني اثبات وجودها كشريك قوي مع اوروبا الغربية من خلال منتدى الامن والتعاون(Wipperfuth, 2012, p3-5)، فسلك لذلك منهجا دفاعيا وعقلانيا في ضوء ادراكه التام للامكانيات الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالولايات المتحدة، حيث اهتم باعادة البناء لمقدرات الدولة والإفادة من الدروس والعبر التي ادت لانهيار الاتحاد السوفييتي، وقد اتضح هذا النهج حتى بعد انتهاء ولاية الدستورية وتولي مدفيدف للرئاسة، حيث انتقل للعمل في منصب رئيس الوزرا والتفرغ للمسائل الاقتصادية واصلاح الحكومة والمؤسسسات المرتبطة بها، مما مكن البلاد من تجاوز الازمة الاقتصادية العالمية 2009/2008، وزيادة النمو في الناتج المحلي الاجماليالى 1،7 ترليون دولار نهاية 2020، وقد كان لتصاعد ذلك الدور أثرا في تعزيز مكانة الرئيس بوتين داخل روسيا وانعكاس ذلك على عدد من المسائل على النحو التالي:

-تعزيز دور مؤسسة الرئاسة وزيادة نفوذها:

نتيجة لما نهض به الرئيس "Putin" بالاقتصاد الروسي واعادة الاعتبار للدولة الروسية، بانخراطها الحازم في القضايا الدولية والتشاركية مع المنظمات الدولية بعيدا عن التفكير بمحاولات الانضمام للمنظمات الغربية التي تديرها الولايات المتحدة واوروبا كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، فقد تعزز دور مؤسسة الرئاسة على نحو واضح (العوضي، 2017، ص6)، اذ بدت المواقف الروسية مغايرة تماما للاطروحات السائدة في عهد الرئيس"Yeltsin" والداعية الى موالاة الغرب والانخراط في مؤسساته وتشكيل نظام عالمي جديد(Dannreuther, 1997, p10)، اذ يبدوا بأن القناعات الروسية ترفض وجود نظام عالمي تنفرد الولايات المتحدة بقيادته.

لقد شكل السلوك الامريكي في احتلال افغانستان 2001 والعراق 2003 ودعم الثورات في جورجيا 2003 واوكرانيا 2004 وتوسيع حلف الناتو وخطط نشر الصواريخ في اوروبا، انعطافا كبيرا في السلوك الروسي تجاه الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، اذ اعتبره الروس تهديدا مباشرا للأمن القومي ومصالح الدولة في البلدان المجاورة، ففي مؤتمر ميونخ للأمن عام 2007 انتقد بوتين النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بعدّه نظاما احادية القطبية وغير مقبول حيث يسود منطق القوة فيه كما أنه يخلوا من الديمقراطية(Putin, 2007)، كما ساهم الموقف الامريكي والاوروبي المؤيد لحالة الفوضى التي خلفتها احداث الربيع العربي، وتأييدها للاحتجاجات المناهضة لاعادة انتخاب الرئيس بوتين عام 2012 ووالتخدل في سوريا والازمة الاوكرانية 2014، في ترسيخ القناعة لدى القادة الروس بأن الولايات المتحدة على استعداد لدعم اية تغييرات عنيفه ضد نظام الحكم في روسيا.

ولذلك ينظر القادة الروس بأن الولايات المتحدة تسعى دائما لبقائها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي، وةتسعى لخلخلة اية قوة موازية او معارضة لها، وهي بذلك لا تعترف بروسيا كدولة عظمى شريكة لها في المحافظة على قواعد النظام الدولي(Lukin, 2016)، فالولايات المتحدة رحبت بانضمام جورجيا واوكرانيا في حلف الناتو وسعت لعقد اتفاقية لبناء قاعدة عسكرية في قيرغستان 2016، وقد انتقد وزير الخارجية الروسي "Sergey Lavrov" السلوك الامريكي في النظام الدولي، اذ يعتقد بأن منطق استخدام القوة العسكرية الذي تستخدمه الولايات المتحدة الامريكية تجاه خصومها، والسعي لتغيير انظمة الحكم الشرعية في الشرق الاوسط، وسياسة العقوبات الاقتصادية ضد روسيا وايران وكوريا الشمالية، والحرب التجارية ضد الصين، ليست الا محاولة لترسيخ فكرة القيادة الامريكية المنفردة للعالم(Lavrov, 2016)، وقد أدت مخاوف القيادة الروسية تلك الى دعوة الرئيس "Putin" مطلع عام 2020، لطرح تعديلا للدستور يمكنه من إعادة الترشح في الانتخابات الرئاسية لأكثر من مرتين.

-طغيان وجهة النظر المعارضة للغرب:

وعلى الرغم من وجود تباين بسيط بين وجهات النظر للتعامل الروسي مع الغرب الا أن اغلبها تتفق على طبيعة الاستراتيجية المعارضة التي يجب ان تتبعها روسيا تجاه النظام الدولي والترتيبات الامنية التي تضعها الولايات المتحدة والغرب فيه، وقد استندت تلك الاستراتيجية الى الامكانيات

الواقعية للدولة الروسية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية، وعلى نحو عام يمكن تصنيف وجهات النظر تلك بثلاثة محاور رئيسية هي:

أ-محور النظرة المعتدلة المعارضة للغرب: يمثل هذا الاتجاه معظم التيارات والاحزاب السياسية في السلطة ومنها "حزب الوحدة" و"الحزب الوطني"، ويشير "Alexander Lukin" (وهو من ابرز منظري السياسة الخارجية الروسية حاليا) الى أن الدعوات الامريكية والغربية الليبرالية للمحافظة على استقرار النظام الدولي عبر نشر القيم الديمقراطية بالحرية والعلمانية وحقوق الانسان، لا تعبّر في حقيقتها الا عن نزعة التفوق العرقي للغرب على العالم، لكونه يعتقد بأن أفضل وسيلة للسيطرة على عدوانيته وتخلفه هي ادماجه في تحالفات أمنية وسياسية واقتصادية يهيمن عليها الغرب(Lukin, 2016)، في حين يعتقد "Fyodor Lukyanov" بأن قدرة المنظمات الدولية الحالية التي جرى بناءها وفق النموذج الغربي ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية باتت عاجزه في الوقت الراهن عن كبح الفوضى وخلق التوازن في القوى في النظام الدولي الحالي، وبالتالي فقد اصبحت قدرتها محدودة على معالجة المشكلات الامنية الدولية، لاسيما وان الغرب قد اعطى لنفسه بعدا اخلاقيا في تنظيم العالم كما يراه هو(Lukyanov, 2016).

ب-محور النظرة المتطرفة والعدائية للغرب: وهي تعبّر عن وجهة النظر الاوراسية العدوانية تجاه الغرب التي يطرحها بعض الاحزاب السياسية "كالحزب الشيوعي" و"اتحاد قوى اليمين"، وبعض المفكرين الروس مثل"Aleksandr Dugin" و"Aleksandr Panarin"، حيث يدعون الى انشاء رابطة فوق قومية تضم الجمهوريات السابقة في أسيا وأوربا الشرقية وبحيث تصبح أحد الأقطاب الرئيسة في العالم الحديث أمنيا وسياسيا واقتصاديا(Dugin, 1993) كما تتوسع افكار دوجين للدعوة لاعادة الهيمنة الروسية على المجموعة الاوراسية، والدعوة لاعادة تنظيم اوروبا وفق قيادة المانية، والعمل على اضعاف الصين، وعزل بريطانيا وامريكيا (Dunlop, 2004).

ج-وجهة النظر المؤيدة للغرب: ويمثلها تيار ليبرالي ضعيف يقود الاحتجاجات السنوية المطالبة بالديمقراطية والاصلاح السياسي ممثلا بحزب يابلوكو"Yabloko" وبارداس"Bardas " واحزاب أخرى صغيرة منضوية في مجلس تنسيق المعارضة الروسية برزت منذ عام 2009، حيث يرى حزب يابلوكو بأن على روسيا ان تهتم بتعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الانسان في داخل روسيا والعمل على الاندماج في النظام العالمي الغربي بدلا من محاولات الانعزال والبحث عن خلق توازن للقوة معه(Yabloko Political Committee, 2016)، أما حزب بارداس فيرى بأن السياسة الروسية الحالية والقائمة على تحشيد الجمهوريات السوفياتية السابقة خلفها في مواجهة الغرب، قد جعلها في عزلة عن العالم المتحضر وعرضها للعقوبات الغربية والخروج من مجموعة الثمانية، وبالتالي لا يجب معاداة الغرب لا بل الانخراط معه في وضع ترتيبات جديدة للأمن الدولي في عالم يسوده السلام لا خطط الحرب (Radin and Reach, 2017, p77).

ثالثا: قواعد العمل الدولية وفقا للتغير في استراتيجيات الامن القومي للقوى العظمى

من خلال التحليل المقارن للاتراتيجيات المتعارضة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وفي ضوء الأثار المتباينة للاطروحات الأمنية لتلك القوى، يمكن تقديم مقاربة منهجية توضح التباين في قواعد العمل الدولي للقوتين العظميين تجاه التعاطي مع القضايا الدولية وعلى النحو التالي:

1. الرؤية الامريكية لقواعد ومعايير العمل الجديدة في النظام الدولي

تدلل الوقائع والاحداث الدولية بأن الولايات المتحدة، لم تلتزم يوما بضبط سلوكها الخارجي في السياسة الدولية، حيث مارست حقها في الاعتراض على القرارات الدولية التي يصدرها مجلس الامن التي تدين سلوكها وسلوك حلفائها في كثير من الاحداث الدولية، كما مارست حقها في الاعتراض على القرارات الجماعية في منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة التجارة العالمية، انطلاقا من قناعتها بأنها هي المسؤولة عن تحديد قواعد العمل في النظام الدولي وعلى الدول الاخرى اتباع القواعد التي تضعها وشركاؤه وليس العكس(Mazarr & others, 2017, p10)، اذ يمكن تفسير هذا السلوك السياسي بخشية الولايات المتحدة من سعي القوى الاخرى لاكتساب قدرات سياسية وعسكرية جديدة، وكما اتضح سابقا من تصاعد للانفاق العسكري للقوى الكبرى في النظام الدولي، حيث يسود النظام الدولي حالة من تضارب المصالح، الامر الذي يدفع الولايات المتحدة للحفاظ على الترتيبات المؤسساتية القائمة التي تخدم مصالحها، في الوقت الذي تسعى فيه لزيادة انفاقها العسكري للحفاظ على تفوقها النوعي(Brands, 2014).

وأن كانت هذه الرؤية تعبّر عن القناعة الامريكية بقدرتها على ادارة النظام الدولي وتحقيق اهدافه على نحو افضل من غيرها، فأن ذلك يعني بأن الولايات المتحدة لا تؤمن بمسألة التعددية القطبية او التوزيع المستقبلي للسلطة مع القوى الاخرى كروسيا والصين أو حتى شركائها الأوروبيين(Brooks, and others, 2013)، كما يسود اتجاه أخر؛ يرى بأن النمو الاقتصادي لبعض القوى الصاعدة سيجعل الولايات المتحدة عاجزه عن الحفاظ على هيمنتها العسكرية على نحو مستمر، لكن وان وجد تضارب في المصالح مع القوى الاخرى، فأنه لن يكون اساسيا حيث ستبقى اهداف تلك القوى محدودة، وهو ما سيفرض على الولايات المتحدة ان تكون لديها الحكمة في التسوية السياسية مع غيرها مما سيولد استقرارا اكبر للنظام الدولي (Mazarr & others, 2017, p1-12)، لكن وفي ضوء هذا التباين بين الاتجاهين هناك توافق على بعض الرؤى لقواعد العمل في

النظام الدولي، وعلى النحو التالي:

- دور الامم المتحدة: تنتقد الولايات المتحدة التوسع الكبير لنشاطات الامم المتحدة في المجالات الانسانية والاغاثية والبيئية ونحوها، حيث توقفت عن تمويل مؤسسات الامم المتحدة العاملة في تلك المجالات، وفي الوقت نفسه ترفض توسيع عضوية مجلس الامن، حيث تفضّل الدفاع عن نظام يفضل ضمان مصالحها ضد منافسين أخرين، كما تستغل نفوذها الكبير في الامم المتحدة لفرض سياستها الخارجية تجاه عدد من القضايا الدولية، ويؤكد "Buzan" بأن هناك قناعة امريكية بوجود صراع دائم للهيمنة على النظام الدولي(Buzan, 2014, p61)، فقد تميزت المرحلة ما بعد عام 2001 بتمرير كثير من الاجندة الامريكية تجاه خصومها السياسية عبر سياسة الحصار وفرض العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية، كما استخدمت حقها في الاعتراض على القرارات التي تنتقد سلوكها تجاه ايران وسوريا والفلسطينيين.
- حلف الناتو: على الرغم من الاتجاهات المعارضة بين دول الحلف حول خططه المستقبلية، فقد عملت الولايات المتحدة على المحافظة على بقاء الحلف واعلان التزامها بأمن أوروبا، الا انها عبرت عن رغبتها بزيادة مساهمة الدول الاعضاء في موازنة الحلف، كما شجعت على توسيع الحلف وضم دول اوروبا الشرقية الى منظومته الامنية، حيث ضم كل من بولونيا، هنغاريا والنمسا وتشيكيا عام 1999، ودول البلطيق الثلاث (استونيا ولاتفيا ولتوانيا) ورومانيا وسلوفاكيا وبلغاريا وسلوفينيا عام 2004، وكرواتيا والبنانيا عام 2009 وفق ملاحق خاصة بميثاق الحلف(NATO, 2017)، كما عملت على تدعيم تواجدها العسكري خارج اراضيها للحفاظ على أمنها، وشجعت دول الحلف الى الدفاع عن مصالحه خارج اوروبا(Erdogan, 2010).
- الاتحاد الاوروبي: تؤيد الولايات المتحدة العمل على توسيع الاتحاد بما يضمن لها خلق حلفاء ديمقراطيين وليبراليين بالشكل الذي يساهم في زيادة نفوذها داخل هياكل الاتحاد، وهي تنطلق من ذلك من بعد استراتيجي يتضح من دعمها لانضمام تركيا اليه (جواد، 2018، ص280-282) وهي سياسة قد تعبر على نحو ما عن سياسة ملء فراغ القوة الذي تركه الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شجعت على الإصلاح السياسي والديمقراطية في أوربا الشرقية، وايدت انخراطها في الاتحاد الاوروبي، لكن هذا التوسع لاق تحفظا من بريطانيا الحليف الاوثق للولايات المتحدة ودفعها للانسحاب منه.
- المنظمات الدولية: تهتم الولايات المتحدة بتعزيز عمل المؤسسات الدولية القائمة التي تتبنى القيم الليبرالية والرأسمالية الغربية، وهو ما يحقق نوعا من التفوق الايديولوجي للسياسة الامريكية ويدعم قواعد هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية(برينو، 2009)، الذي يبرز حاليا في نفوذها الواسع في مؤسسات الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية والخدمية والقضائية، ومن خلال مساهمتها المالية وحقوق التصويت الكبيرة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعظم دورها في منظمة التجارة العالمية هذا اضافة الى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى التي تبدو كجماعة سياسية واقتصادية عالمية تضم أهم حلفائها الدوليين.
- سباق التسلح: يبدو بأن الولايات المتحدة غير معنية بالحد من سباق التسلح في ضوء زيادة الصين وروسيا لانفاقها العسكري خلال السنوات الاخيرة، حيث الاعتقاد بأن احتمالية حدوث تضارب في المصالح مع القوى الصاعدة امرا ممكنا، ولذلك تعمل على تطوير قدراتها في التكنولوجيا العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة على نحو جدّي(Brooks, and others, 2013)، كما تمثل أسلحة الدمار الشامل والارهاب أكثر التهديدات خطورة للولايات المتحدة في الوقت الراهن، ولذلك تهتم بزيادة انفاقها العسكري بغية بقائها القوة العسكرية المهيمنة في العالم، فقد زادت انفاقها العسكري من 280 مليار دولار عام 1999 إلى ما يقارب من 731 مليار دولار مع نهاية عام 2019 حيث احتلت المرتبة الاولى عالميا(SIPRI, 2019)، ومن اجل تخفيض نفقاتها تضغط على حلفائها في اوروبا والشرق الاوسط وشرق اسيا لتحمل نفقات أمنهم.
- الديمقراطية وحقوق الانسان: تهتم الولايات المتحدة على نحو رسمي بالمسائل الدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، وترى بأن هذا المنتج هو نتيجة طبيعية لقيادتها للنظام الدولي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، بعدّها دولة ليبرالية تقوم سياستها الخارجية على دعم قواعد الحرية والديمقراطية وبما يساهم في حماية مصالحها القومية، وقد دللت وثيقة الامن القومي الامريكي لعام 2015 وتعديلاتها لعام 2017 بأنه من الواجب على الولايات المتحدة المحافظة على الامن والسلام لامنها القومي وأمن حلفائها والمجتمعات المدنية التي تواجه انتكاهات خطيرة بحقها(National Security Strategy of USA, 2017)، ولذلك تقيم علاقات قوية مع الديمقراطيات الرئيسية في العالم خارج اوروبا كالهند واندونيسيا والبرازيل والمكسيك وجنوب افريقيا وغيرها، لكنها تتراجع عن الاهتمام بمسألة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان مع الدول غير الديمقراطية المستعدة لدعم ادارتها السياسية والاقتصادية للنظام الدولي.

2. الرؤية الروسية لقواعد ومعايير العمل الجديدة في النظام الدولي

طرح العديد من المفكرين تصوراتهم ورؤاهم لشكل النظام الدولي الافضل، هل هو احادي ام ثنائي ام متعدد القطبية؟، لكن تلك النماذج

الدولية الافتراضية التي طرحا المفكرون الاوائل للنظام الدولي ومنهم مورتن كابلن[7]، قد لا تكون جميعها مناسبة لكل الظروف، لكن وعلى الرغم من تباين وجهات نظر اولئك المفكرين الا ان الجميع يجمع على ان النظام الدولي الحالي يتسم بالتفاعل والاعتمادية المتبادلة وصراع المصالح والتعددية القطبية، وبالتالي تمثل هذه الحالة النقطة المركزية لوصف اي نظام دولي والحالة التي يكون عليها.

فخلال الفترة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي برزت الولايات المتحدة القوة الوحيدة عسكريا واقتصاديا في النظام الدولي، وهو ما أهلها لأن تتفرد بقيادة النظام الدولي، حيث تدخلت عسكريا في الحرب الاهلية في يوغسلافيا السابقة، كما اعلنت الحرب على افغانستان والعراق دون مرجعية دولية، في الوقت الذي كانت فيه روسيا والصين واوروبا الغربية تقود عملية على اعادة تموضع لقدراتها في النظام الدولي، وقد تباينت فترة حالة التموضع تلك من قوة لاخرى، فبالنسبة لروسيا يعد عام 2014 العام الاكثر أهمية في التاريخ الروسي المعاصر، اذ تدخلت روسيا عسكريا في شرق اوكرانيا، كما عكفت على التدخل عسكريا في الازمة السورية بعد تردد دام اربعة سنوات، وقد جاء ذلك التدخل عبر ارسال القوات القتالية الى الارض السورية وتقديم الدعم العسكري للحكومة الرسمية، مما شكل اعاقة للمخططات الامريكية في الاطاحة بنظام الحكم في سوريا، كذلك اتضح تدخلت روسيا في الازمة الاوكرانيا عسكريا عبر دعمها للجماعات الانفصالية في شرق البلاد، وسلخ شبه جزيرة القرم عن اوكرانيا وضمها اليها بالقوة العسكرية، كذلك اتضح بأن هناك موقف روسي للحد من التدخلات الامريكية في اوروبا، فقد فضلت ادارة المفاوضات حول الازمة الاوكرانية مع الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي كالمانيا وفرنسا او بما عرف (بمجموعة النورماندي) بعيدا عن التدخلات الامريكية(Suslov, 2015)، كما دعمت مجموعة دول بريكس في مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية، وتقاربت مواقفها السياسية مع الصين تجاه الازمات الدولية والحد من الوجود العسكري الامريكي في وسط اسيا وبحر الصين الجنوبي، كما يبرز ايضا تجاه عدد من القضايا الدولية التالية:

- دور الامم المتحدة: يعتقد الروس بأن هيئة الامم المتحدة وان كانت لا تشكل عائقا امام السياسات الامريكية، الا انها لا زالت تحفظ لروسيا هيبتها في النظام الدولي، حيث تشير المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية بضرورة دعم جهود الامم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية(M.F.A.R. F,2013)، فروسيا تتمتع بعضويتها الدائمة في مجلس الامن، الذي يمثل منبرا لانتقاد التدخلات الامريكية في شؤون الدول، واعمالها العدائية خارج اطار الاجماع الدولي، كما تمكنها عضويتها من تعطيل القرارات التي قد تدين سياساتها الخارجية تجاه بعض القضايا الدولية كتدخلها في سوريا واوكرانيا وجورجيا وازمة قرة باخ.
- حلف الناتو: يمثل توسيع حلف الناتو إحد نقاط الخلاف الأساسية بين الولايات المتحدة وروسيا، اذ تجد روسيا بأن توسع الحلف يمثل تهديدا لأمنها القومي، ولاسيما تلك السياسات الامريكية الداعية لضم الجمهوريات السوفيتية السابقة الى الحلف(Donnan, 2015)، الامر الذي يضعف من نفوذها ودورها الاقليمي، ولمواجهة ذلك عقدت اتفاقيات متعددة الاطراف مع دول أوروبية وأسيوية لضمان الامن والسلام على حدودها، كما سعت لتدعيم وجودها في منظمة الامن والتعاون في اوروبا، وروجت لعدّها كبديل عن حلف الناتو(Lavrov, 2017).
- الاتحاد الاوروبي: يمثل توسع الاتحاد الاوروبي باتجاه دول شرق اوروبا احد الاشكاليات المهمة بين روسيا والدول الاوروبية منذ عام 2013، اذ يلقى انضمام بعض الدول كاوكرانيا وجورجيا وارمينيا موقفا معارضا من روسيا(Radin and Reach, 2017, p49)، لكنها لا تعارض انضمام دول أخرى كدول البلطيق مثلا، ويبدو بأن روسيا لا تنظر الى توسع الاتحاد الاوروبي بعدّه خطرا سياسيا فقط على امنها القومي بالقدر الذي تعدّه احد المخاطر الاقتصادية، ولذلك عملت على عقد اتفاقيات للتعاون الجمركي الاورو-اسيوي مع بعض الدول ضمن ما كان يعرف بالكمونولث السوفييتي بعدّه منافسا للاتحاد الاوروبي، كما ايدت وبقوة انشاء منظمة شنغهاي للتعاون مع الصين ودول اسيا الوسطى.
- المنظمات الدولية: تنتقد روسيا دوما تفرد التأثير الامريكي على المنظمات الدولية القائمة حاليا، ولذلك سعت للانخراط في تأسيس منظمات دولية موازية للمنظمات الرأسمالية الغربية، فقد اسست مع الصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا مجموعة بريكس، وأسست مع الصين ودول وسط اسيا منظمة شنغهاي، كما شاركت بتأسيس البنك الدولي الاسيوي للاستثمار، ودعت لاقامة بنية مالية دولية بديلة لمجموعة بريتن وودز(Russian Presidency of BRICS Summit, 2015)، لاسيما في ظل ما يراه الروس بالانكفاء الامريكي عن المساهمة في دعم الاسواق العالمية والاستقرار النقدي فيها، الامر الذي يشير الى تبني روسيا نهجا لاعادة ترتيب بنية النظام الرأسمالي العالمي بقواعد جديدة.
- سباق التسلح: خلال الفترة 2000-2012 عملت روسيا على خفض الرؤوس الحربية والصواريخ البالستية الثابتة العابره للقارات، الا انها في الوقت نفسه سعت لتطوير انظمة متطوره من الترسانه النووية المتحركة(Shuster, 2016)، ومنذ عام 2013 تنامت الشكوك حول نوايا الولايات المتحدة الامريكية من توسيع حلف الناتو ونشر منظومة الدفاع الصاروخي المضادة في اوروبا الشرقية وتسليح الفضاء الخارجي(Dvorkin, 2016)، وبالتالي انسحبت روسيا من ثلاث اتفاقيات حول التعاون النووي مع الولايات المتحدة عام 2016، وزادت من انفاقها العسكري ليقارب 65 مليار

[7] طرح مورتن كابلن ستة نماذج دولية افتراضية للنظام الدولي هي نموذج توازن القوى، نظام ثنائي القطبية المرن، نظام ثنائي القطبية المحكم، النظام العالمي والنظام الهرمي، ونموذج الوحدة المعترضة.

دولار نهاية 2019(SIPRI, 2019).

– الديمقراطية وحقوق الانسان: يعتقد الروس بأن الاهتمام الامريكي المعلن بموضوع الديمقراطية وحقوق الانسان في سياستها الخارجية، لا يمثل الا غطاءا لتوسيع نفوذها الخارجي وتهديدا متناميا لأمنها القومي(Radin and Reach, 2017, p62)، ولذلك تعارض روسيا المواقف الامريكية من نشر الديمقراطية ومسائل التدخل الدولي المسلح لاغراض انسانية في مناطق الصراع الاهلي وتعدّها جزءًا من المخطط الامريكي لتوسيع النظام الذي تقوده، كما أنها تخشى من أن يصبح ذلك مبررا للتدخل الغربي في مناطق نفوذها، ففي عام 2014 انتقد القادة الروس التدخل الامعي في ليبيا حيث اعتبروا بأن قرار مجلس الامن الدولي 1973 في ليبيا لم يكن تفويضا لاستخام القوة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لدعم المعارضة المسلحة للاطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي(Chivvis, 2014,p60)، كما صوتت في مجلس الامن ضد مشروعات التدخل الدولي في سوريا، واتخذت قرارا استباقيا بالتواجد العسكري فيها لمنع أي محاولات غربية للاطاح بنظام الحكم في سوريا، ويُعتقد بأن أهداف التواجد العسكري الروسي في سوريا تدور حول تأكيد دورها كفاعل رئيس في الشرق الاوسط، واثبات قدرتها على دعم الحكومة الشرعية في مواجهة المحاولات الامريكية لخلعها، وتأكيد مشاركتها الدولية في محاربة الارهاب(Stent, 2016).

الخاتمــة والنتائج

أصبحت مسألة تحليل مكونات الأمن القومي أحد الاشكاليات التفسيرية لدارسي العلاقات الدولية في ظل ظاهرة العولمة، فقد برزت ظاهرة الاعتماد المتبادل كأحد أهم الصفات التي تتسم بها العلاقات الدولية المعاصرة، سواء كان ذلك في الجانب الاقتصادي ام الجانب الامني أو غيره من الجوانب، فقد أصبحت معظم الصراعات ألأهلية والنزاعات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة متداخلة الأبعاد ما بين أفراد وجماعات ودول، متأثرة والى حد كبير بتغيرات النظام الدولي التي كانت عامة وشاملة في بنيته وقيمه وتفاعلاته، مما جعل مسألة اقتصار تحليل الظواهر في العلاقات الدولية على الدولة واغفال معيار التعاون الدولي أمرٌ يجانبه الصواب.

لقد تناولت الدراسة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث الاعتقاد بوجود تاثير للمتغيرات الدولية في اعادة صياغة سياسات الدول تجاه قواعد العمل في النظام الدولي وبما ينعكس ايجابا على تعزيز مسألة التعاون الدولي لتحقيق الامن القومي، واعادة ضبط سلوك الدول فيه، اذ هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى وجود تأثير لتلك المتغيرات في اعادة تعريف مفهوم الأمن القومي وكيفية صياغة الاستراتيجية الامنية القومية من خلال التحليل المقارن للناحية النظرية والتطبيقية للمفهوم، عبر الافتراض بوجود تحول في الاستراتيجيات الأمنية للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية من البعد المستند الى فكرة القوة الى البعد المستند الى فكرة التعاون.

لكن ومن خلال تحليل الابعاد الاستراتيجية لظاهرة الأمن القومي للقوى العظمى موضوع الدراسة، عبر تناول الثوابت الاساسية لاستراتيجية الأمن القومي والاهداف القومية العليا لتلك الدول، اتضح بأن مفهوم الامن من حيث الثوابت والاسس بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، اذ كان ضعف التأثير واضحا للمتغيرات الدولية في صياغته وبعدد من الجوانب، كاقتصاره على حدود الدولة، التاكيد على غياب التهديدات بكافة صورها عن الدولة، وحصرية مسؤولية الحكومة على تحقيقه، ووجود أثر واضح للقوى الداخلية في صناعة القرار الاستراتيجي، واتسامه بالنسبية والتغيّر بتغيّر وسائل تحقيقه تبعا لشخصية الرئيس، واختلاف المواقف تجاه القضايا الدولية، اذ يبدو بأن كلا القوتين العظميين لا تثقان ببعضهما البعض.

ومن خلال تحليل وثائق الامن القومي لكلا الدولتين وبيان جوانب التأثير للمتغيرات الدولية، فقد بيّنت نتائج الدراسة بأن سيادة المنهج الواقعي ومنطق القوة واتباع استراتيجية المباريات الصفرية قد غلب على سلوك كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حيث جرى تناول العديد من القضايا المهمة في النظام الدولي التي اوضحت التباين في كلا الاستراتيجيتين، كما تمت الاشارة الى قضايا الشرق الاوسط التي انعكست عمليا في تطبيق الاستراتيجية الأمنية لكلا الدولتين، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لاستمرار العمل بقواعد النظام الدولي الحالي وترسيخ هيمنتها عليه، تسعى روسيا الاتحادية الى اعادة تشكيل النظام الدولي ومؤسساته وبحيث تنعكس فيه التعددية القطبية على نحو واضح.

اذ توصلت الدراسة الى وجود مواقف متباينة لصنّاع القرار في دول الدراسة تجاه التعاطي مع القضايا الدولية المعاصرة، في موضوعات عدة من أهمها: دور الامم المتحدة الجديد في النظام الدولي، ودور حلف الناتو، والاتحاد الاوروبي، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وسباق التسلح، وموضوع الديمقراطية وحقوق الانسان، مما جعل السياسيين والمنظرين في كلا البلدين لا يتوقفون فقط عند حدود النقد للافكار المعارضة عند كل طرف، لا بل تعدى ذلك لسعيهم لتدعيم وجهات نظرهم ومواقفهم الفكرية من وقائع الاحداث الجارية تجاه الأخر، وهو ما فتح المجال واسعا للبحث والنقد والتحليل في سياسات الامن القومى لبقية القوى الكبرى في النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ما توصي الدراسة بمتابعته.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الانباري، أ. (2019) الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد2، مجلد 10، ص44-47.

البدارين، ب. (206) قلق عميق في الأردن بسبب مواقف سلبية و«عدائية» من كلينتون وسيناريو «إنتخابات مبكرة» يقفز قبل حسم إنتخابات الرئاسة الأمريكية، القدس العربي، 6 مايو 2016، https://www.alquds.co.uk

برينو، ت. (2009) أربعة أعوام لتغيير العالم استراتيجية بوش 2005-2008، ترجمة: قاسم المقداد ،مجلة الفكر السياسي، عدد 24، ص 240-260.

بن غربي، م. (2008) مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

بيجمان، ج. (2014) الدبلوماسية المعاصر: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد صفوت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

جواد، خ. (2018) الدوافع التركية الاوروبية المتبادلة في انضمام تركيا، العدد 225، المجلد2، بغداد، جامعة بغداد.

الحسيني، ف. (2006) الادارة الاستراتيجية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

خليل، ط. (2016) المرتكزات الفكرية لليبرالية-دراسة نقدية، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 2016/15.

دن، ت. (2004) الليبرالية في كتاب عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

دورتي، ج؛ وبالتسغراف، ر. (1995) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، عمان: مركز احمد ياسين.

رسلان، أ. (1980)، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ربيع، م؛ ومقلد، أ. (1994)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: منشورات جامعة الكويت.

زهرة، ع. (2013)، النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية للنظريات الكلية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

السرحان، ب. (2014)، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه المنطقة العربية 2001-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق: جامعة آل البيت.

الشيخ، ن. (2014) روسيا والتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي، في، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

طشطوش، هـ. (2008) الارهاب حقيقته ومعناه، اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع.

عباس، أ. (2008) دور مراكز الابحاث في صنع السياسة الخارجية الامريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة، سوريا: جامعة دمشق.

عبد الحميد، رجب (1995) المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: مطبعة BMA.

عبيدات، م. (2017)، اثر الشركات متعدد الجنسية في التنمية السياسية في افريقيا 2008-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.

العرقان، ص. (2018)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمات في الشرق الأوسط 2011-2016، رسالة ماجستير غير منشوره، المفرق: جامعة آل البيت.

عودة، ج (2014)، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق اوسطية، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

العوضي، ح. (2017) السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.

الفتلاوي، س. (2014)، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والاقليمية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فهمي، ع. (2006)، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي.

فوكر، ج. (2016)،الليبرالية الجديدة، في، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، ترجمة: دينا الخضرا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فوكوياما، ف. (1993)، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أمين، القاهرة: مركز الأهرام، القاهرة.

الفيروزأبادي، أ. (2005) القاموس المحيط، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت.

القاضي، م. (2009)، دور الليبرالية الجديدة في الازمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.

قاعود، ي؛ والجعب، ع. (2018)، وثيقة الامن القومي الامريكي 2017... قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد العشرون، ابريل 2018، فلسطين: مركز التخطيط الفلسطيني.

كامل، ث. (1995) دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.

المصري، خ. (2014) النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 30، العدد الثاني.

المصري، خ. (2014) مدخل الى نظرية العلاقات الدولية، دمشق: دار نينوى.

ميردين، س. (2014) الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والاسلام، في. عولمة السياسة العالمة، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث.

ميلاد، م. (1993) مفاهيم أساسية في عملية صنع القرار، القاهرة: المكتبة العربية.

محمود، ص. (2013) القوى المتوسطة في النظام الدولي: التعريفات والاتجاهات النظرية، القاهرة: جامعة القاهرة.

ويلتس، ب. (2004) الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية"، في كتاب عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

References

المراجع العربية مترجمة الى الانجليزية

Abbas, A. (2008). The Role of Research Centers in US Foreign Policy-making, Unpublished PhD Thesis, Syria: Damascus

University.

AlAwadi, H. (2017). Russian foreign policy in the time of President Vladimir Putin, Berlin: Arab Democratic Center for Strategic Studies.

AlFatlawi, S. (2014). Principles of Global and Regional International Organizations, append: House of Culture for Publishing and Distribution.

Al-Anbari, Prof. (2019). The Russian Strategy Toward Syria, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Issue 2, Volume 10, pp. 44-47.

Al-Arqan, P. (2018). Russian foreign policy towards the crises in the Middle East 2011-2016, an unpublished master's thesis, Mafraq: Al al-Bayt University.

Badarin, B. (2006). Deep concern in Jordan over negative and "hostile" attitudes toward Clinton and the scenario of "early elections" jumps before the end of the US presidential elections, Al-Quds Al-Arabi, May 6, 2016, https://www.alquds.co.uk

Bigman, J. (2014). Contemporary Diplomacy: Representation and Communication in the World of Globalization, translated by Muhammad Safwat, Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.

Bin Gharbi, M. (2008) The future of the United Nations in the light of globalization, Beirut: Al-Halabi human rights publications.

Breno, T. (2009). Four Years to Change the World Bush's Strategy 2005-2008, translated by: Qasim Al-Miqdad, Journal of Political Thought, Issue 24, pp. 240-260.

Dunn, T. (2004) Liberalism in The Globalization of World Politics, edited by John Bellis and Steve Smith, Dubai: Gulf Research Center.my cycle, c; And baldly, R. (1995) Conflicting Theories in International Relations, translated by Walid Abdel-Hay, Amman: Ahmed Yassin C Fahmy, A. (2006), Introduction to the Study of Strategy, Amman: Dar Majdalawi.

Firouzabadi. (2005). Al-Qamoos Al Muheet, 8 ed., Beirut: The Message Foundation, Beirut.

Fukuyama, F. (1993). The End of History and the Seal of Human Beings, translated by Hussein Amin, Cairo: Al-Ahram Center, Cairo.

Husseini, F. (2006). Strategic Management, Amman: Wael House for Printing and Publishing.

Jawad, K.H. (2018). Turkish European Mutual Motives in Turkey's Accession, 225(2), Baghdad, University of Baghdad.

Kadi, M. (2009). The role of neoliberalism in the economic crises of the capitalist system, an unpublished master's thesis, Irbid: Yarmouk University.

Kamel, W. (1995). A study of Iraqi external security and its investigation strategy, Iraq, Baghdad: Ministry of Culture and Information.

Kaod, J; And Al-Jaab, P. (2018). US National Security Document 2017. An Analytical Reading in Donald Trump's Strategy, Strategic Readings, Year Ten, Issue Twenty, April 2018, Palestine: Palestinian Planning Center.

Khalil, I. (2016). The Intellectual Foundations of Liberalism - A Critical Study, Journal of Policy and Law, Issue 15/2016.

Masry, KH. (2014). Constructivism Theory in International Relations, Damascus University Journal of Economic and Social Sciences, Volume 30, Number Two.

Masry, K.H. (2014). An Introduction to the Theory of International Relations, Damascus: Dar Nineveh.

Merden, S. (2014). Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam, in. The Globalization of World Politics, Editing: John Bellis and Steve Smith, Gulf Research Center.

Milad, M. (1993). Basic concepts in the decision-making process, Cairo: The Arab Library.

Mahmoud, P.O. (2013). Middle Powers in the International System: Definitions and Theoretical Trends, Cairo: Cairo University.

Rabeea, M. and Mimic, Prof. (1994). Encyclopedia of Political Science, Kuwait: Kuwait University Publications.

Ruslan, A. (1980). The Theory of International Conflict: A Study in the Development of the Contemporary International Community, Cairo: The Egyptian General Book Authority.

Sarhan, B. (2014). The European Union's foreign policy towards the Arab region 2001-2012, an unpublished master's thesis, mafraq: Al al-Bayt University.

Sheikh, N. (2014). Russia and Geostrategic Changes in the Arab World, in, The Geostrategic Repercussions of the Arab Revolutions, Qatar: The Arab Center for Research and Policy Studies.

Tashtush, E. (2008). Terrorism Its Correction and Its Meaning, Irbid: Al-Kindi House for Publishing and Distribution.

Obeidat, M. (2017). The Impact of Multinational Corporations on Political Development in Africa 2008-2015, Unpublished Master Thesis, Irbid: Yarmouk University.

Odeh, C. (2014). Introduction to Middle East Strategic Studies, Cairo: House of the Arab Bureau of Knowledge, Cairo, Egypt.

Wilts, B. (2004). Transnational Parties and International Organizations in Global Politics, in the book The Globalization of Global Politics, edited by John Bellis and Steve Smith, translated by the Gulf Center, Dubai: The Gulf Research Center.

Zahra, P. (2013). Contemporary Theories in International Relations: An Analytical Study of the Macro Theories, Amman: Wael Publishing and Distribution House.

Brands, H. (2014). The Pretty Successful Superpower, American Interest, 14.Nov, N.Y. USA.

Brooks, S. G., and Ikenberry, J, William, Wohlforth, W. (2013). Don't Come Home, America: The Case Against Retrenchment, International Security, 37 (3), 7–51.

Brown, C. (1992). International Relations Theory: New Normative Approaches, Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Buzan, B. (1991). People, state and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war. Harvester Wheatsheaf, UK.

Buzan, B. (2003).Command of the common; the military foundation of U.S. hegemony, international security, 28(1), 13.

Buzan, B. (2014).Restraint: A New Foundation for U.S. Grand Strategy, Ithaca, Cornell University Press, N.Y, USA.

Chivvis, C. (2014).Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention,.Cambridge University Press, New York, USA.

Dannreuther, R. (1997).Russian Perceptions of the Atlantic Alliance, Edinburgh, 51.Edinburgh University,Scotland.

Donnan, S. (2015). World Trade Organisation: Moves on from Stalled Doha Roun, Financial Times: https://www.ft.com/content/08968f4e-a682-11e5-9700-2b669a5aeb83

Doyle, M. W. (1995). Liberalism and World Politics Revisited, in Charles W. Kegley-ed, Controversies in International Relations Theory: Realism and Neoliberal Challenge, New York:St.Martins Press.

Dugin, A. (1993). The Great War of Continents," in Konspirologiya [Conspirology, Arctogaya, Moscow, UR.

Dunlop, J. (2004). Aleksandr Dugin's Foundations of Geopolitics," Demokratizatsiya, 12 (1).

Dvorkin, V. (2016). Wars and Armies: Carte Blanche: A New Treaty of the Extension of .START III," Nezavisimaya Gazeta Online, August 23.

Erdogan, K. (2010). Doubling NATO. Functional and Geographical Enlargement of Alliance, Doctoral Thesis, Old Domininion University (ID3407396).

Feaver, P. (2017). Five Takeaways from Trump's National Security Strategy, FP- Foreign Policy, December 18, 2017.https://foreignpolicy.com/2017/12/18/five-takeaways-from-trumps-national-security-strategy.

Hobden, S., and Jones, R.(2016). Marxist theories of international relations , in The Globalzation of world politicsm; edt John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford. USA.

Huntingtun, Samuel, (1996). The Clash of Civilisations and The Remaking of World Order, 1996,WWW.Washington Post.Com/wp-srv/style/longterm.

Kant, Immanuel. (1991). Political Writings, ed. Hans Reiss, Cambridge University Press.

Keohane, Robert O. (1984). After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press.

Kotkin,S. (2016). Russia's Perpetual Geopolitics: Putin Returns to Historical Patterns, Foreign Affairs, 95(3). (MAY/JUNE 2016), pp. 2-9 (8 pages) https://www.jstor.org/stable/43946851

Laruelle, M. (2015).The Russian World: Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination, Washington, D.C.: Center on Global Interests, May 2015, p. 1.

Lavrov, S. (2016). Russia's Foreign Policy: Historical Background," Russia in Global Affairs, March 5, 2016. http://www.voltairenet.org/article190623.html.

Lavrov, S. (2017). The Euro-Atlantic Region: Equal Security for All," Russia in Global Affairs, January 23, 2017:http://eng.globalaffairs.ru/number/The_Euro-Atlantic_Region:_Equal_Security_for_All-14888.

Lukin, A. (2016). Russia in a Post-Bipolar World, Survival: Global Politics and Strategy, 58(1), February–March.

Lukyanov, F. (2017). The Lost Twenty-Five Years," Russia in Global Affairs, 2016. 2017:http://eng.globalaffairs.ru/redcol/The-Lost-Twenty-Five-Years-18012.

Mazarr. M. J., and Miranda. P., Radin, A., Cevallos, A. (2017). Alternative Options for U.SPolicy Toward the International Order, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Califorania, USA.

Mearsheimer, J., and Walt, S. (2006). The Israel Lobby and us foreign policy, the London Review of book, 28 (1), 15.

Nye, J. S. (2011). The Future of Power, Public Affairs, USA.

Radin, A., and Reach, C. (2017) Russian Views of the International Order, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, USA.

Russian Presidency of the 2015 Ufa Summit, (2015).VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration, University of Toronto BRICS Information Center.http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html.

Shuster, S. (2016). Why Russia Is Rebuilding Its Nuclear Arsenal, Time.

Snider, D. M. (1995). The National Security Strategy: Documenting Strategic Vision. Strategic Studies Institute: https://www.globalsecurity.org/military/library/report/1995/ssi_snider.pdf.

Steana, J., and Lioyed P. (2006). Introduction to International Relations , Pearson, London.

Stent, A. (2016). Putin's Power Play in Syria: How to Respond to Russia's Intervention, 121, (Matthew Dal Santo).Foreign Affairs, January/February.

Suslov, D. (2015).Normandy Four: The Best Possible Format," Valdai International Discussion. Club, February 10, 2015.

Putin ,V. (2017). Putin's Prepared Remarks at 43rd Munich Conference on Security Policy," Munich, February 12, 2007. As of January:http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/02/12/AR2007021200555.html.

Wallerstein, I. (1996) The Inter-state Structure of the Modern World System; In International Theory, Positivism and Beyond, Cambridge University Press.

Wipperfuerth, C. (2012). Russia's Foreign and Security Goals, Russia's Foreign Affairs, Mosco.

المواقع الاليكترونية

aljazeera.net11/1/2017،:https://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/4/28/%D8%AF%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-

aljazeera.net19/1/2017،:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/9/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9

aljazeera.net:https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/10/14/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%83

SIPRI: WWW. SIPRI-Milex-data-1949-2020

RT, Arabic.rt,com/news/805975-13/12/2015 7/12/2019

Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation, February 12, 2013.As of January 23, 2017: http://www.mid.ru/en/foreign_policy/official_documents/-/asset_publisher/CptICkB6BZ29/content/id/122186

Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Fundamental documents, Russian Federation's National Security Strategy, December 2015. https://www.mid.ru/en/foreign_policy/ official_documents/-/asset_publisher/CptICkB6BZ29/content/id/589768

Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, National Security Strategy of the Russian Federation to 2020,May 12, 2009.

Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Russian Federation, National Security Strategy of the Russian Federation 2015, December 31, 2015.

North Atlantic Treaty Organization, (2017).NATO Defense Planning Process," webpage, January 30, 2017. As of June 12, 2017:http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49202.htm

White House, National security strategy of the United States of America, The United State of America, DC 2017, p7https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905-2.pdf

World Bank: https://data.worldbank.org.

Yabloko Political Committee, Operation in Syria and the Threats to the National Security. Moscow: Russian Democratic Party Yabloko, November 16, 2015.